وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية
الشعبة: مالية ومحاسبة
التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

قياس أثر قروض التجزئة على ربحية البنوك التجارية - دراسة قياسية -

" دراسة حالة بنك الخليج الكويت "

من إعداد الطالبة:
- خرشي كريمة

تحت إشراف الأستاذ:
-الدكتور: حجماوي التوفيق

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: **2021/07/11**
أمام اللجنة المكونة من السادة:
الدكتور/ .....العكلي الجيلالي...../ الدرجة العلمية/ رئيسا
الدكتور/ ... حجماوي التوفيق...../ الدرجة العلمية/ مشرفا
الدكتور/ ..... أرزي فتحي...../ الدرجة العلمية/ مناقشا

السنة الجامعية: **2021/2020**

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية
الشعبة: مالية ومحاسبة
التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

قياس أثر قروض التجزئة على ربحية البنوك التجارية - دراسة قياسية -

" دراسة حالة بنك الخليج الكويت "

من إعداد الطالبة:
- خرشي كريمة

تحت إشراف الأستاذ:
-الدكتور: حجماوي التوفيق

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: **2021/07/11**
أمام اللجنة المكونة من السادة:
الدكتور/ .....العكلي الجيلالي...../ الدرجة العلمية/ رئيسا
الدكتور/ ... حجماوي التوفيق...../ الدرجة العلمية/ مشرفا
الدكتور/ ..... أرزي فتحي...../ الدرجة العلمية/ مناقشا

السنة الجامعية: **2021/2020**

تشكر وإهداء

الإهداء:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه ازكى الصلاة وأفضل التسليم وعلى الله وصحبه اجمعين أما بعد:

اهدي ثمرة عملي هذا إلى من قال فيهما الله عزوجل: " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا " الإسراء الآية 24.

إلى الذي أحمل اسمه بكل فخر إلى سندي وأستاذي

إلى الذي رافقني بالحب والرعاية والدعاء

أبي الغالي أطال الله في عمره وألبسه لباس الصحة والعافية إن شاء الله

إلى التي لا يطيب النهار إلا برؤيتها ولا تحلو الأيام إلا بوجودها أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى أخي سليمان ورضوان وأخواتي الأعزاء

إلى صديقتي ورفيقة دربي أمينة معروف

إلى الأرواح الطاهرة التي اشتاق لها القلب جدتي وجدي رحمهم الله

إلى كل أفراد عائلتي وكل من أحبهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

شكر وعرفان:

نتوجه أولا بالشكر والثناء إلى الله عزوجل الذي هدانا ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور المشرف على المذكرة حجماوي التوفيق الذي كان نعم المشرف فلم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه فجزاه الله عنا كل خير، ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان لكل أساتذتي الذين رافقوني في مشواري الدراسي من التحضيري إلى الجامعة.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة في قياس أثر ربحية البنوك التجارية على قروض التجزئة وذلك بدراسة قياسية على بنك الخليج بالكويت، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من (2003 – 2019)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج ARDL، استنادا على المتغيرين الاقتصاديين: ربحية البنك كمتغير تابع، وكل من قروض التجزئة (القروض الممنوحة للعائلات Ménages) وقروض أخرى كمتغيرات مستقلة، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغير ربحية البنك ومختلف المتغيرات الأخرى الممثلة في قروض التجزئة وباقي القروض الأخرى.

وقد توصلنا من خلال الدراسة القياسية على أن قروض التجزئة لم يكن لها تأثير في المدى الطويل على قدرة البنك في زيادة ربحيته، أما في المدى القصير فقروض التجزئة خلال الفترة t كان لها تأثير سلبي على ربحية البنك بعكس الفترة t−1 التأثير كان إيجابي ومعنوي في تحسين ربحية البنك.

الكلمات المفتاحية: ربحية، بنوك تجارية، قروض التجزئة، الرفع المالي، نموذج ARDL

The summary:

The objective of this study was to measure the impact of commercial banks' profitability on retail loans in a standard study on Gulf Bank, Kuwait, based on annual data from 2003 to 2019. To achieve this objective, ARDL was used based on two economic variables: bank profitability as a dependent variable, and both retail loans (loans to families, Ménages) and other loans as independent variables. The results indicated a common integration relationship between the bank profitability variable and the other variables represented by retail loans and other loans. The benchmark study found that retail loans did not have a long-term effect on the bank's ability to increase profitability. In the short term, retail loans during the t period had a negative effect on

the bank's profitability, whereas in the t−1 period the effect was positive and significant in improving the bank's profitability.

Keywords: profitability, commercial banks, retail loans, financial leverage, ARDL model

الفهرس

الفهرس	رقم الصفحة
التشكر الإهداء	III
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VI
قائمة الاشكال	VI
قائمة الملاحق	VI
المقدمة	أ
الفصل الأول: التأصيل النظري للبنوك التجارية وأهم القروض التي يمنحها	
تمهيد	2
المبحث الأول: التطور التاريخي للبنوك التجارية	3
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	3
المطلب الثاني: نشأة البنوك التجارية وأنواعها	5
المطلب الثالث: أهداف ووظائف البنوك التجارية	8
المبحث الثاني: مفاهيم حول القروض المصرفية وأهمها	12
المطلب الأول: مفهوم القروض المصرفية وأنواعها	13
المطلب الثاني: نشأة الائتمان المصرفي وتطوه	19
المطلب الثالث: أهمية الائتمان المصرفي	20
المبحث الثالث: سياسة منح القروض والعوامل المؤثرة فيها	20
المطلب الأول: إجراءات منح القروض	21
المطلب الثاني: مكونات سياسة الإقراض	25
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض	27
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: ربحية البنك والنسب المستخدمة في قياسها	
تمهيد	32
المبحث الأول: ربحية البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها	33
المطلب الأول: مفهوم ربحية البنوك	33
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك	34

المطلب الثالث: مصادر أرباح البنوك التجارية	38
المبحث الثاني: أهم مؤشرات قياس الربحية في البنوك	41
المطلب الأول: معدل العائد على إجمالي الأصول ROA	41
المطلب الثاني: معدل هامش الربح الصافي ROR	42
المطلب الثالث: معدل العائد على حق الملكية ROE	42
المبحث الثالث: السيولة وعلاقتها بالربحية وأساسيات الرفع المالي	44
المطلب الأول: مفهوم السيولة ونسب حسابها	44
المطلب الثاني: علاقة السيولة بالربحية	47
المطلب الثالث: مفهوم الرفع المالي ومؤشرات حسابه	48
خلاصة الفصل	51
دراسة قياسية لأثر مؤشرات السيولة والربحية والرفع المالي على قروض التجزئة	
تمهيد	53
المبحث الأول: نشأة وتعريف بنك الخليج الكويت	54
المطلب الأول: نشأة تعريف بنك الخليج بالكويت	54
المطلب الثاني: أهداف ومميزات بنك الخليج	55
المطلب الثالث: أبر المؤشرات الحديثة للبنك	56
المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة	60
المطلب الأول: نموذج الدراسة	60
المطلب الثاني: تقدير نموذج (ARDL) ومناقشة النتائج	63
خلاصة الفصل	69
خاتمة	71
قائمة المراجع	74
الملاحق	79

1. قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المبالغ المجمعة من التقارير السنوية للبنك من 2003 إلى 2020	57
02	نتائج اختبار جذر الوحدة لفليبس بيرون.	63
03	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك ل (2001) .Pesaran, et al	65
04	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل	65
05	نتائج تقدير علاقات الأجل القصير(2003-2019) باستخدام نموذج (2 ,2 ,1) ARDL	66
06	نتائج الاختبارات التشخيصية	67

2. قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التصنيف الائتماني في المرتبة " A " من جميع وكالات التصنيف الرئيسية الأربع	55
02	انخفاض صافي الربح بنسبة 55% إلى 28 799 مليون د.ك	56
03	ارتفاع صافي الربح بنسبة % 12 إلى 63.6 مليون د.ك	57
04	التغير في صافي ربح البنك من سنة 2003 إلى سنة 2020	59
05	المؤشر Y الذي يمثل ربحية البنك	61
06	المؤشر X1 قروض التجزئة	62
07	المؤشر X2 القروض الأخرى	62
08	تحديد فترات الابطاء المثلى (p,q) لنموذج (ARDL)	64
09	اختبار الاستقرار الهيكلي CUSUM	68
10	اختبار الاستقرار الهيكلي CUSUMSQ	68

ذ

3. قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك ل Pesaran, et al. (2001)	79
02	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل	79
03	نتائج تقدير علاقات الأجل القصير (1999-2017) باستخدام نموذج ARDL (1, 2, 2)	79
04	نتائج الاختبارات الشخصية	80

مقدمة عامة:

- يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات المهمة إذ يمثل حلقة مهمة من حلقات تطور النظام المالي في أي بلد ومرآة عاكسة للنظام الاقتصادي و المالي لتلك الدولة، لذلك يسعى هذا القطاع بالدرجة الأساس إلى انتهاج سياسات منها ما هي اقتصادية و مالية و نقدية التي بدورها تهدف إلى تعظيم أرباحه وفقا لطبيعة عمله التجاري من خلال تلبية طلبياتهم المتعددة كمنحه للقروض وسحبهم الودائع و تسهيلات بنكية وغيرها من الخدمات الأخرى، مما يعزز من ثقتهم به وهذا ما يتطلب نوعا من التوازن ما بين مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك لمواجهة أي التزامات اتجاه الغير وما بين استغلالها لتحقيق أرباح بكلفة هذه الأموال.
- ولكي تعمل البنوك التجارية بشكل فعال، يجب أن تمتلك الموارد المالية وتعمل بجودة مواردها وعملها عندما يتعلق الأمر باستمرارها، وبقائها، وتدعيم مركزها المالي، فإن اختيار مصدر التمويل المناسب هو أحد القرارات المالية المهمة للبنوك التجارية التي تسعى اليها، من اجل تعظيم ربحيتها من خلال الحصول على أكبر عدد ممكن من الودائع ومصادر الأموال بأقل تكلفة ممكنة من خلال المفاضلة بين المصادر الداخلية (حقوق الملكية) والخارجية (الديون).
- وعلى هذا الأساس فإن اهتمام البنوك التجارية بوظيفة الإقراض يستلزم مراعاة عدة عوامل أهمها الربحية والسيولة، ورغم أن عاملي الربحية والسيولة متلازمان فيما بينهما إلا أنهما أيضا متناقضان، الأمر الذي يلزم الإدارة المالية في البنك على وضع سياسة إقراضية التي توازن بين كل من السيولة والربحية باعتبار هذه الأخيرة مصدر قوة البنك لأنه بربحيته يستطيع زيادة أمواله الخاصة وتوطيد قاعدته المالية واكتساب الاستقلالية في قراراته.
- ومن أجل معرفة كيفية منح القروض في تحقيق أرباح البنك حاولنا التطرق في دراستنا إلى قياس ما مدى مساهمة القروض وخصصنا بالذكر قروض التجزئة على ربحية البنوك التجارية.

- الإشكالية الرئيسية:

- بناء على ما سبق يمكننا حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:
  - ما مدى تأثير قروض التجزئة على ربحية بنك خليج الكويت خلال الفترة الممتدة من (2003 – 2019)؟

- **الأسئلة الفرعية:**

- وحتى نتمكن من معالجة هذه الإشكالية تم تجزئتها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي تكمن فيما يلي:

1. هل توجد علاقة مباشرة بين قروض التجزئة وربحية البنك في المدى الطويل؟
2. هل توجد علاقة مباشرة بين قروض التجزئة وربحية البنك في المدى القصير؟
3. هل توجد علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين قروض التجزئة وربحية البنك؟

- **الفرضيات:**

من أجل محاولة الإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. توجد علاقة طويلة الأجل بين قروض التجزئة وربحية البنك.
2. توجد علاقة قصيرة الأجل بين قروض التجزئة ربحية البنك.
3. توجد علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين قروض التجزئة وربحية البنك.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة، وإنما كان نتيجة عدة اعتبارات ذاتية وموضوعية، حيث تتمثل الاعتبارات الذاتية فيما يأتي:

- **الدوافع الذاتية:** والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- الميول الشخصي للمواضيع التي لها صلة بالمالية وكل ما يخص البنوك.
- طبيعة التخصص، ومحاولة ربط التخصص النظري بالواقع العملي.
- الميول الشخصي للمواضيع القياسية والرغبة في إثراء المعارف والمكتسبات الخاصة بالبنوك.
- محاولة استكمال دراسة الدكتوراه إن شاء الله في موضوع قياس أثر قروض التجزئة على ربحية البنوك.
- اختيار الموضوع من طرفي أستاذي المشرف الذي ساعدني في عدم البحث كثيرا عن مواضيع أخرى لأنه كان مناسب لمبتغاي.

- **الدوافع الموضوعية:** والتي يمكن تحديدها فيما يلي:
  - أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري البنوك التجارية وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.
  - محاولة إثراء مكتبة الكلية بموضوع يحتوي على جزئيين جزء نظري به مراجع تساعد كل باحث في بدء موضوعه وتطبيقي في إحدى البنوك التجارية المعروفة بمركزها الجيد خليجيا.
  - إبراز الدور الذي تعلبه عملية قياس أثر قروض التجزئة على ربحية البنوك التجارية من خلال إظهار الوضعية الحقيقة لها وتحليل المعطيات المتحصل عليها.

- **أهداف الدراسة:**

- تكمن الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها فيما يلي:
  - محاولة التعرف على القروض التي تمنحها البنوك التجارية بصفة عامة وقروض التجزئة أو بما تعرف " قروض الأشخاص ".
  - قياس أثر قروض الأشخاص على ربحية البنك باستخدام مؤشرات وأساليب إحصائية، من أجل الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات.

- **أهمية الدراسة:**

  - تتجلى أهمية هذه الدراسة من محاولة دراسة أثر قروض التجزئة على ربحية البنوك التجارية، في إبراز دور مجموعة من الأساليب والطرق المستخدمة في هذا الموضوع لكونه يرتبط ببقاء واستمرارية البنك وتعظيم قيمته، وهو من بين المواضيع الهامة المتعلقة بالإدارة المالية التي من خلالها يمكن معرفة وتحديد الوضعية المالية للبنك من خلال تحديد نقاط القوة والضعف فيه، ومحاولة تطبيق ذلك على بنك الخليج بالكويت.

- **حدود الدراسة:**

  - يمكن إبراز حدود الدراسة في الإطار الزماني و المكاني كما يلي:

- **الإطار المكاني:**

- تسعى هذه الدراسة إلى معالجة أثر قروض التجزئة على ربحية البنك من الجانب القياسي، أي استعمال الطرق الكمية والإحصائية، حيث تمثلت حدود الدراسة المكانية عبر النت ولم يكن هناك تواجد مكاني في البنك الجهوي الخاص بولايتي لأسباب سيتم ذكرها في صعوبات الدراسة.

- **الإطار الزماني:**

- أجريت الدراسة في الفترة الممتدة من (2003 -2019).

- منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

- من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاولة اختبار مدى صحة الفرضيات من عدمه اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك حتى نتمكن من الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع قياس أثر قروض التجزئة على ربحية البنوك التجارية، وتحديد أهم الأساليب المستخدمة فيه من مختلف المؤشرات المالية.
- إضافة إلى ذلك فلقد لجأنا إلى دراسة الحالة من أجل إسقاط الجانب النظري على بنك خليج بالكويت والتي على مستواها تمت الدراسة التطبيقية.

- صعوبات الدراسة:

- خلال إعداد الدراسة واجهتني صعوبة الحصول على البيانات والمعطيات من بنك الخليج الجزائر وخاصة بمدينة سعيدة للتحفظ الملاحظ حول هذا الموضوع، وذلك بذكر أن الميزانيات تتسم بالسرية في نظر المسؤولين في البنك ولا يتم منحها لأي كان فهذا ممنوع.
- نقص المعلومات في بنك خليج الجزائر.
- صعوبة تطبيق الأساليب الإحصائية.
- كل التقارير الخاصة بالبنك باللغة الفرنسية مما يتطلب وقت أكثر بإعادة صياغة المعلومات للغتنا الأم العربي بعكس موقع الخليج بالكويت الموقع وكل التقارير باللغة العربية.
- تعذر الوصول كذلك لبعض المعلومات في التقارير الحديثة من مما يلزمني باختيار سنوات أخرى وبنك الخليج الكويت.

- دراسات سابقة:

- تم في هذه الدراسة استخدام مجموعة من المراجع الممكنة لحل إشكالية الدراسة، إذ تم الاعتماد في جمع المادة العلمية النظرية على مجموعة من الكتب الأساسية والبحوث التطبيقية السابقة والمقالات

المنشورة منها ما هو محلي والبعض الآخر أجنبي، بغرض الوقوف على ما تمت كتابته في موضوع الدراسة والتقارير السنوية للبنك من موقعه الرسمي الذي هو محل الدراسة.

- **د. أحلام بوعبدلي ونزيهة مرسلي، أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر، 2016**، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر خلال الفترة (2005-2014)، وتتبع أهمية هذه الدراسة من الهدف الأساسي الذي تسعى إليه البنوك التجارية وهو تعظيم ربحيتها ومن أهمية القرارات المالية المتعمقة باختيار تركيبة الهيكل المالي في البنوك التجارية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والارتباط لاختبار الفرضيات. توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر الهيكل المالي على ربحية البنك محل الدراسة، حيث تم التوصل أن الهيكل المالي المقاس بنسبة إجمالي الديون عمى إجمالي الموجودات لو تأثير إيجابي عمى ربحية البنك المقاسة بنسبة العائد عمى الموجودات ونسبة العائد عمى حقوق الملكية من خلال الاستفادة من المزايا الضريبية التي توفرها الديون.
- **باسل جبر حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، غزة ،2006**، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل (قيد الدراسة) المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة (1997-2004) وقد اشتملت الدراسة على عينة من المصارف التجارية العاملة في فلسطين: بنك فلسطين المحدود، التجاري الفلسطيني، الاستثمار الفلسطيني، القدس العربي، حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع (الربحية) مقاسة بمعدل العائد على الموجودات(ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (نسبة السيولة النقدية، نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين، نسبة المديونية " الرافعة المالية " وصافي الفوائد، واجمالي الموجودات، وحقوق الملكية، عمر المصرف، عدد الموظفين، عدد الفروع)، ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي، وقد توصلت الدراسة الى بعض النتائج أهمها: وجود علاقة عكسية بين المخصصات الخاصة وربحية البنك فكلما انخفضت المخصصات كلما أدى ذلك الى زيادة ربحية البنك، وجود علاقة طردية بين كل من نسبية للأصول الثابتة إلى حقوق الملكية، نسبة المديونية، إجمالي الأصول و الربحية
- **سعد نوري الحمداني وآخرون، قياس وتحليل أثر العوامل المحددة على ربحية المصارف التجارية في العراق، بحث مقدم إلى مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العراق، 2020**، هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل العوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية العراقية، ولتحقيق ذلك

قام الباحث بجمع البيانات المالية اللازمة عن البنوك عينة الدراسة وذلك عن الفترة (2017-2019) إذ تم دراسة وتحليل ربحية المصارف التجارية كمتغير اما المتغيرات المستقلة صنفت إلى عوامل البيئة الداخلية والخارجية، كما توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها بأن ربحية المصارف التجارية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات (ROA) تتحدد بمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية، والتي تفسر ما نسبته 64 % من التغيرات الحاصلة في الربحية المصرفية، اما في حالة قياس الربحية بمعدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) فسرت ما نسبته 71 % من التغيرات في الأرباح، بينما أظهرت نتائج القياس الحاصلة في ربحية المصارف التجارية مقاسة بمعدل العائد على الودائع (ROD) التي فسرت ما نسبته 69 %.

- **هيكل الدراسة:**

- لدراسة الموضوع دراسة شاملة والتحقق من مدى مصداقية الفرضيات من عدمها، قمتنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول كما يلي:

- تناولنا في الفصل الأول التأصيل النظري للبنك وأهم القروض التي يمنحها بنك الخليج الكويت في ثلاث مباحث، خصص الأول للتطور التاريخي في البنوك التجارية، وإلى مفاهيم حول القروض المصرفية وأهمها، بالإضافة إلى سياسة منح القروض والعوامل المؤثرة فيها.
- وتطرقنا في الفصل الثاني حول ربحية البنك والنسب المستخدمة في قياس الربحية حيث تم تقسيمه بدوره إلى ثلاث مباحث وذلك من أجل المحافظة على توازن الخطة، حيث تم تخصيص المبحث الأول لربحية البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى أهم مؤشرات قياس الربحية في البنوك، وبالنسبة للمبحث الأخير فكان حول السيولة وعلاقتها بالربحية وأساسيات الرفع المالي.
- أما الفصل الأخير فتم تخصيصه للجانب التطبيقي، والذي تم تقسيمه كذلك لثلاث مباحث، فالمبحث الأول تعرفنا من خلاله على نشأة بنك الخليج الكويت، أما المبحث الثاني فقد استعرضنا فيه منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة في الدراسة، ثم خصصنا في المبحث الثالث للدراسة القياسية لأثر قروض العائلات على ربحية بنك خليج الكويت.
- وفي الأخير توج هذا العمل بخاتمة عامة أجملنا فيها أهم نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات من عدمها، ثم قدمنا مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للبنوك التجارية وأهم القروض التي يمنحها

مـــقدمـــــة الفـــــصـــــل

- تعد البنوك التجارية متعاملا اقتصاديا فعالا وهاما للتنمية الاقتصادية في أي دولة، نظرا لأهمية الوظائف التي يقوم بها فلم تعد الوسيط الذي يقوم بنقل الودائع من أصحاب الفائض ومنحها في شكل قروض لأصحاب العجز، بل ابتعدت عن ذلك المفهوم التقليدي بتقديمها خدمات مصرفية حديثة مع التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- كما يعتبر القطاع المصرفي الركيزة الأساسية في أي دولة، لما له أهمية بالغة في النمو الاقتصادي، من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة، وتعتبر البنوك التجارية إحدى الدعامة الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، من خلال قيامها بمنح القروض للزبائن من أفراد ومؤسسات ورجال أعمال للقيام بالمشاريع ومع التطور العالمي في ميدان المال والبنوك ظهرت عدة أشكال من القروض وازدادت أهميتها في النشاط الاقتصادي، ولذا أصبحت البنوك ملزمة على انتهاج سياسات إقراضية وإتباع قواعد واعتماد إجراءات في منح القروض لتلبية طلبات المتعاملين . ومن أجل دراسة مختلف الجوانب السابقة ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: التطور التاريخي للبنوك التجارية

المبحث الثاني: مفاهيم حول القروض المصرفية وأهمها

المبحث الثالث: سياسة منح القروض والعوامل المؤثرة فيها

المبحث الأول: التطور التاريخي للبنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أحد المكونات الأساسية للجهاز المصرفي لاقتصاد ما، وهي من بين أكثر البنوك انتشارا نظرا لاحتكاكها بالجمهور، ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد الإطار النظري للبنوك التجارية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

إن حاجة الإنسان إلى إيجاد أماكن آمنة من أجل حفظ امواله وادخارها، هي التي دفعته إلى التفكير والبحث عن مؤسسات التي لها نفس غايته، ومن بين هذه المؤسسات نجد البنوك التجارية

- أعطيت للبنوك التجارية تعاريف عديدة هناك من يعرفه على أساس لغوي وهناك من يعرفه حسب أنشطته وذلك حسب المنهج المتبع.
- فتعرف البنوك التجارية على أنها:

التعريف الأول:

- هي تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تزاول عمليات تنمية الادخار والاستثمار في الداخل او الخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات، هذا إلى جانب القيام بالعمليات والخدمات المصرفية المتعددة الأخرى بما يسهم في تيسير المعاملات لأفراد ومؤسسات المجتمع (د عبد الحميد، 2011، صفحة 22)

التعريف الثاني:

- تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ومن أهم أعمالها: خصم الأوراق التجارية، والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات (د الصيرفي، 2007، صفحة 25)

التعريف الثالث:

- يمكن تعريف " المصرف التجاري" على النحو التالي: " المصرف التجاري هو مؤسسة مالية تقبل الودائع من الأفراد والهيئات والشركات تحت الطلب أو لأجل، وتستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلف، وتعل على منح التسهيلات الائتمانية للمستثمرين". (د محمود، 2008، صفحة 23).

التعريف الرابع:

- يقصد بالبنوك التجارية، البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق اهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما ستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي. (د محمد، 2009، صفحة 57)

التعريف الخامس:

- يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان. والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.
- كما عرف بعض الكتاب البنك بأنه: " المنشأة التي تتخذ من الإتجار في النقود حرفة لها ".
- ويرى آخرون في البنك التجاري: " مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها ".
- على الرغم من تعدد التعاريف إلا أنها جميعا تشترك أو تتفق بأن البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحص عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق عدة أهداف من أهمها:

1) الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك (هو العائد على رأس المال).
2) تنظيم عملية استثمارا الموارد المالية المتاحة لدى الأفراد، بما يعود بالنفع عليهم والخدمة للاقتصاد الوطني.

ولكي تتخذ اية مؤسسة صفة البنك التجاري، لابد من توافر عدة شروط حتمتها التشريعات المصرفية وهي:

1. أن الأعمال التي تمارسها المؤسسة المصرفية هي على سبيل الاحتراف أو الاعتياد وليس نشاطا طارئا مؤقتا.
2. إن المتاجرة بالنقود التي يمارسها المصرف على سبيل الاحتراف تعني أن الأموال التي يستخدمها في عملياته، هي من الأموال التي يتقاضاها من الجمهور أفرادا أو مؤسسات على شكل ودائع أو قروض او ما في حكمها. (د إسماعيل، 2016، الصفحات 12-13)

التعريف السادس:

- يعرف قانون النقد والقروض في مادته 114 البنوك التجارية البنوك التجارية على أنها" أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية إجراء العمليات الوضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون "

وبالرجوع إلى تلك المواد التي تضمنت أعمال البنوك أي التي كلفت بها، وتنحصر أعمالها المصرفية فيما يلي:

- تلقي الأموال من الجمهور وخاصة التي تكون في كل ودائع.
- منح القروض.
- وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن والحرص على إدارة هذه الوسائل. (القانون 90 – 10، 1990، الصفحات 532 – 533)

➢ وبصفة عامة يمكن تعريف البنك التجاري بأنه: " مؤسسة مالية مهمتها الأساسية والتقليدية الحصول على الأموال من أصحاب الفائض في شكل ودائع ومنحها في شكل قروض للأصحاب العجز" .

المطلب الثاني: نشأة البنوك التجارية وأنواعها

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

➢ ارتبط نشوء البنك وتطوره بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، إذ أن أول شكل من اشكال البنوك ظهر في بلاد الرافدين عام 3500 ق.م.

➢ وبتقدم التجارة بين الشعوب وظهور النقود كإحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري، فقد بدأت ظاهرة إيداع الفائض منها. بالإضافة إلى الحلي والمعادن الثمينة كودائع مقابل حصول هؤلاء على عمولة نظير حراستها والمحافظة عليها. تعتبر هذه الظاهرة من أولى أشكال التعامل المصرفي في المجتمع حيث استمرت حقبة من الزمن حتى ظهرت في القرون الوسطى ظاهرة الصراف الذي يكسب دخله من مبادلات العملات بعضها ببعض بين رجال البحارة والتجارة الذين كانوا يترددون على موانئ أوروبا الجنوبية ، ويذكر المؤرخون أن أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينة البندقية عام 1517م (د إسماعيل، 2016، صفحة 11)، وفي عام 1587 ظهر بنك آخر هو بنك ريالتو بمدينة البندقية ومنها انتشرت البنوك في بقية أوروبا، ومنها بنك أمستردام في هولندا عام 1609، وبنك هامبورغ بألمانيا عام 1619. وبك إنجلترا عام 1694، وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول عام 1800م.

➢ وقد عرف العرب قبل الإسلام النشاط المصرفي حيث يشير المؤرخون أن المكيون قبل الإسلام وصلوا إلى درجة عظيمة من التبادل التجاري وكان اعتماد الروم عظيما على هذا التبادل. وظهرت تخصصات في الإنتاج التبادلي مثل تبادل البحرين مقابل الزيت والزبيب والخمور من الشام، وعرف المكيون آنذاك استثمار الأموال بطريقتين:

الأولى: وهي إعطاء المال مضاربة على حصته من الربح

الثانية: هي الإقراض بالربا الذي كان شائعا في الجاهلية بين العرب أنفسهم وبينهم وبين اليهود

وجاء الإسلام فحرم الربا وأبقى ما عداه من التعاملات التجارية لكن أسباب التخلف التي حلت بالبلاد الإسلامية قد أدت إلى قطع كل صله بما كان قائما ومعروفا من أشكال التعامل المصرفي القديم وخضع الشرق للغرب المستيقظ من العصور الوسطى حتى فجره الجديد

هذا وقد ساهم تنوع العمليات الاقتصادية والمبادلات التجارية في تنوع وتعدد العمليات المصرفية، مما استدعى تخصص البنوك في أنواع معينة من العمليات، فظهرت البنوك المتخصصة. (د إسماعيل، 2016، الصفحات 11 - 12)

الفرع الثاني: أنواع البنوك التجارية

- تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

أ. **من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:**

1- البنوك التجارية العامة:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها. وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

2- البنوك التجارية المحلية:

- ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل: محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أول إقليم محدد.
- ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة. وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

أ. **من حيث حجم النشاط:**

1- بنوك الجملة:

- ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2- بنوك التجزئة:

- وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم. وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ب. من حيث عدد الأفرع:

1- البنوك ذات الفروع:

- وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكلا قانونيا لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع.
- ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.
- وتميل هذه البنوك إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض. وإن كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة.

2- بنوك السلاسل:

- وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- بنوك المجموعات:

- وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي. وتأخذ هذه البنوك طابع احتكاري، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

4- البنوك الفردية:

- تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية الخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.

5- <u>البنوك المحلية:</u>

- وهي بنوك تغطى منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها. (د إسماعيل، 2016، الصفحات 74 – 76)

<u>المطلب الثالث:</u> أهداف ووظائف البنوك التجارية

<u>أولا:</u> أهداف البنوك التجارية

- يهدف النشاط المالي في البنك إلى تعظيم ثروة ملاك المشروع أو بمعنى آخر تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معا.
- وتحرص الإدارة المصرفية الرشيدة على مراعاة وتحقيق التوازن بين ثلاثة أهداف محددة، وهي:

<u>الفرع الأول:</u> الربحية : " تحقيق أكبر عائد ممكن للملاك أو المساهمين " ، وهي صافي الربح بعد طرح مجموع نفقاته من إيراداته الكلية وهي مؤثرة على قوة مركز البنك وقدرته على توظيف الأموال. (الراوي، 2003، صفحة 121)

<u>الفرع الثاني:</u> السيولة : " تأمين السيولة لمواجهة مسحوبات عملاء المصرف "، باعتبار الجزء الأكبر من موارد البنك التجاري تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب فإن السيولة خاصية تحدد المركز المالي للبنك وفعاليته، حيث أنها تظهر من خلال سهولة تحويل أصل إلى نقد جاهز وعلى البنك أن يحافظ على أكثر قدر ممكن من الأموال ضمانا لاستمرار فعالية ومقابلة مختلف المسحوبات الكبيرة والمفاجئة. (طه، 2006، صفحة 257)

<u>ثالثا:</u> الأمان: " توفير الأمان لأصحاب الودائع "، إن تبادل الثقة بين المودعين والبنك شيء مهم وضروري فالبنك حريص على الأموال المودعة لديه فالمودعين يبحثون عن الملجأ الآمن لأموالهم، فهم يحصلون على إثباتات خطية تؤكد حقوقهم موقع ومؤرخ بموجب القانون هذا من جهة ومن جهة أخرى فالبنك يأخذ كل الاحتياطات اللازمة أثناء منح القروض وذلك من خلال الضمانات التي يقدمها طالب القرض. (إبراهيم، 2010، صفحة 11)

- وتلعب هذه الأهداف دورا أساسيا في رسم سياسات المصرف التجاري في مجالات جذب الودائع، ومنح القرو أو التسهيلات الائتمانية، والاستثمار في الأوراق المالية والمشروعات المختلفة.
- وهناك تعارض محتمل بين هذه الأهداف الثلاثة كالمغالاة في الاحتفاظ بأموال سائلة، مما يؤدي إلى دعم قدرة المصرف على الوفاء بطلبات السحب للعملاء. ولكن هذه السيولة الفائضة من شأنها تخفيض

حجم الموارد المتاحة للاستثمار والتي يتولد عنها تحقيق الأرباح. كذلك يمكن للمصرف التجاري توجيه موارده إلى استثمارات تدر عائدا كبيرا، غير أن هذه الاستثمارات تنطوي على مخاطر أكبر قد تعرضه للخسائر أو الإعسار.

- وبالرغم من التعارض المحتمل بين الأهداف المذكورة وخاصة في المدى القصير، فإن الهدف الأساسي للمصرف في المدى الطويل هو تعظيم العائد الذي يسعى المساهمون إلى تحقيقه، مع مراعاة بعض القيود المتمثلة في عدم الإخلال بمركز المصرف المالي من ناحية السيولة، وتجنب الوقوع في خسائر رأسمالية كبيرة قد تؤدي إلى انكماش هامش الأمان لأصحاب الودائع. (د محمود، 2008، الصفحات 33 – 34)

ثانيا: وظائف البنوك

- تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية وغير النقدية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية كلاسيكية وأخرى حديثة.

أولا: الوظائف التقليدية

1- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب وادخار ولأجل والخاضعة لإشعار)

1.1 الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية:

- تتميز الودائع تحت الطلب بخصائص تميزها عن غيرها من الودائع، وكما يدل عليه اسمها فهذه الودائع هي دائما تحت تصرف أصحابها، يمكنهم اللجوء إلى سحبها كليا أو جزئيا متى شاءوا، ودون إشعار مسبق، فالوديعة وإن كانت بحوزة البنك فهي تحت التصرف المطلق لصاحبها ولا يحق للبنك أن يفرض قيودا أو شروطا أمام صاحبها أثناء السحب، ولا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الاستفادة من فوائد.
- كما تعرف الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين أ في أشخاص اعتباريين وتعتبر الحسابات الجارية الدائن لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك.

2.1 الودائع الادخارية:

- تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير وادخار حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منه، فهذه الودائع تبقى لفترات طويلة في البنك، لا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف،

وهو يواجه عراقيل عديدة أولها ضرورة انقضاء مدة الايداع، كما أن أصحاب هذه الودائع يحصلون على فوائد معتبرة تعتبر عوائد توظيف حقيقية هي كذلك ليست وداع ادخارية للأموال وتعكس الطبيعة الادخارية لهذه الودائع.

3.1 الودائع لأجل:

- وهي تلك الودائع التي يضعها أصحابها في البنوك لفترة معينة، و لا يمكنهم سحبها إلا بعد انقضاء هذه الفترة و تقديم إخطار للبنك بتاريخ السحب، فالوقت يعتبر إذا عاملا تصنف على اساسه هذه الودائع، وتميزه عن غيرها فهي ليست ودائع جارية تماما بحكم العقبات والشروط التي تعترض صاحبها أثناء عملية السحب بالإضافة إلى أنها تبقى بحوزة البنك لفترة ما تكون محل اتفاق بين طرفين، وهي كذلك ليست ودائع ادخارية بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم، نظرا لأن بقاءها بالبنك لا يكون في العادة لفترات طويلة و على هذا الأساس تعتبر الودائع لأجل من التوظيفات السائلة قصيرة الأجل.
- بعض العملاء في غير حاجة إلى مبالغ معينة لمدة محددة ومعلومة فيلجؤون إلى إيداع هذه المبالغ في الحسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد. تقوم البنوك بتلقي هذه الودائع واستثمارها في أنواع الاستثمار الملائم لهذا الأجل المحدد، وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإيداعات والاستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الإيداعات خلاله، وكلما زاد أجل الوديعة كلما زاد معدل الفائدة.

4.1 ودائع خاضعة لإشعار:

- هي الودائع التي لا يجوز سحبها إلا بعد أن يخطر المودع البنك بأنه يريد سحب وديعة وذلك قبل السحب بمدة معينة متفق عليها مسبقا، كأن تكون أسبوعا أو أسبوعين أو شهرا، ويتقاضى أصحاب هذا النوع من الودائع فوائد على ودائعهم بمعدلات تقارب معدلات الفوائد على الودائع لأجل.
- كما يمكن تسميتها ودائع (بإخطار) بحيث تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع.

2- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن، ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

1. منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.
2. تحصيل الأموال التجارية وخصمها والتسليف بضمانها
3. التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.
4. تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.

5. تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
6. التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، والشيكات السياحية والحوالات الداخلية والخارجية منها.
7. تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات الداخلية والخارجية.
8. المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.(نعمات، 2018، الصفحات 49 – 50)

ثانيا: الوظائف الحديثة

- ونورد فيما يلي أهم الوظائف التي تمارسها المصارف التجارية في الوقت الحاضر:

1. إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية أو المالية لهم من خلال دائرة متخصصة.
2. تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر الإشارة إليه أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب ألا يتجاوزه .
3. المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهذا يجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا. (خالد ، 1998، الصفحات 136 – 137)
4. قبول الودائع بأنواعها المختلفة (ودائع تحت الطلب، ودائع التوفير وودائع لأجل).
5. فتح الحسابات الجارية التي تستخدم فيها الشيكات أو الحوالات للسحب منها.
6. خصم الأوراق التجارية مثل الكمبيالات والأسناد وأذونات الخزينة.
7. منح القروض والتسهيلات الائتمانية بنسب أكبر مما لديها من ودائع العملاء، أي القيام بعمليات خلق الائتمان (crédit or / Déposit Création)، وعن طريقتها أصبح للمصارف دور هام في التأثير على كمية النقود المعروضة في المجتمع.
8. فتح الاعتمادات المستندية لصالح التجار ورجال الأعمال لسداد قيمة ما يستوردونه من الخارج.

- القيام بعدة خدمات مصرفية أخرى وهي كالتالي:

✓ بيع وشراء العملات الأجنبية والتعامل بالشيكات السياحية والحوالات المالية ودفع قيمة الشيكات المسحوبة على أحد البنوك (Bank Drafts) .
✓ القيام بوظيفة " أمين الاستثمار" أي شراء وبيع الأوراق المالية كالأسهم والسندات الحكومية وأذونات الخزينة وأسناد القرض، وحفظها لحساب العملاء الذين يرغبون في الاستفادة من خبرات المصرف.
✓ إدارة الأعمال والممتلكات نيابة عن العملاء، والتحصيل والدفع نيابة عن الغير.
✓ تقديم الاستثمارات المالية للمستثمرين من العملاء.
✓ أعمال الحفظ كتأجير الخزائن الحديدية للعملاء. (د محمود، 2008، الصفحات 23 – 24)

1/ قبول الودائع وتنمية الادخار:

- تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد. ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى البنك التجاري إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

أ- حسابات جارية (دائن):

- الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين أ في أشخاص اعتباريين وتعتبر الحسابات الجارية الدائن لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك.

ب-حسابات صندوق التوفير:

- تشجع البنوك التجارية العلاء على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ، ومعدل الفائدة السنوية الذي يتعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم.

ت-حسابات ودائع (بإخطار):

- تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع.

ث-حسابات ودائع (لأجل):

- بعض العملاء في غير حاجة إلى مبالغ معينة لمدة محددة ومعلومة فيلجؤون إلى إيداع هذه المبالغ في الحسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد. تقوم البنوك بتلقي هذه الودائع واستثمارها في أنواع الاستثمار الملائم لهذا الأجل المحدد، وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإيداعات والاستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الإيداعات خلاله، وكلما زاد أجل الوديعة كلما زاد معدل الفائدة.

المبحث الثاني: مفاهيم حول القروض المصرفية وأهمها

- إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال. وعمليات الإقراض للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها ولذلك هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم القروض المصرفية وأنواعها

- في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم، نشأة وأهمية القروض المصرفية.

الفرع الأول: مفهوم القروض المصرفية

- يوجد عدة تعاريف للقروض المصرفية نذكر منها:

التعريف الأول: مفهوم القروض Loans

- تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أموال في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية، ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض المصرفية .
- ووظيفة الإقراض هي الآلية التي يتم بها تحقيق العمليات الخاصة بالقروض المصرفية وهي من أهم وظائف البنوك التجارية. (د مهند، 2010، الصفحات 43 – 44)

التعريف الثاني:

- تعرف القروض المصرفية بأنها الثقة التي يوليها البنك للتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد متفق عليه. (جميل، 1999، صفحة 41)

التعريف الثالث:

- يمكن القول أن القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن (ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته) بمنح أموال (بضاعة، نقود... الخ) إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة. (الطاهر، 2010، صفحة 55)

التعريف الرابع:

- كما يمكن تعريف القروض المصرفية على أنها: تمثل في جوهرها ائتمان قصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط الجاري لقطاعي الأعمال والتجارة وذلك لتغطية احتياجات الأفراد والمنشآت فيها من رأس المال العامل (رياض و رشاد، 2000، صفحة 66)

التعريف الخامس:

- إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحا: هو التزام جهة لجهة اخرى بالإقراض او المداينة، ويراد به ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها. (د الجزراوي و النعيمي، 2010، صفحة 05)

التعريف السادس:

- إن للائتمان مظهران رئيسيان هما تسليف النقود والبيع بالوعد أو لأجل وهذا النوع من البيع ليس سوى غطاء يخفى وراءه تسليف كمية معينة من النقود، فالبائع للأجل يقوم عادة بحسم السندات التي وقعها لصالحه المشتري لدى أحد المصارف للحصول على قيمتها من النقود وفي هذه الحالة قد حقق عمليتي استلاف وتسليف في وقت واحد، فهو قد سلف الشاري ثمن البضاعة، ثم استلف من المصرف قيمة السندات المحررة بثمن تلك البضاعة، وهكذا يظهر أن المصارف هي محور الائتمان لقيامها بهذا الدور في عملية المبادلة التي تمت بين البائع والمشتري. (الهندي و الناشف، 1997، صفحة 83).

الفرع الثاني: أنواع القروض المصرفية

- يمكن تصنيف القروض التي تقدمها المصارف وفق أسس مختلفة من أهمها: طول الائتمان، الغرض من الحصول على القرض، الجهة المانحة للقرض، المستفيد من القرض والنشاط الممول.

1- أنواع القروض حسب النشاط الممول:

- تنقسم القروض إلى:

1) قروض منشآت الأعمال:

- تمثل أكبر نسبة من نشاط البنك الاقراضي، ففي حالة كونها قروض تجارية توجه لتمويل وتسويق التجارة الداخلية أو هي قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز السنة، حيث أن الدورة في التجارة هي دورة متجددة وفترة استرداد رأس المال هي قصيرة الأجل.

- أما إذا كانت صناعية فهنا يجب التفضيل لأن هذه القروض قد توجه لمواجهة عمليات الإنتاج الجاري والاستهلاكات أو التجديد أو العمليات التجهيز والإنشاءات وهنا نتكلم عن آجال متوسطة وطويلة الأجل توجه لتحقيق التنمية الاقتصادية. (محمود ، 2000، صفحة 195)

2) قروض زراعية:

- في غالبيتها قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل، وبذلك بغية تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري، وهذه القروض تمثل نسبة ضئيلة من أصول زراعية، لكن دور البنوك التجارية هام جدا لتوفير السيولة بطريقة موسمية لتمويل المحصولات الزراعية.

3) قروض عقارية:

- تتمثل في القروض المقدمة إلى الأفراد والمشروعات لتمويل شراء وتجارة الأراضي والمباني وإقامة المنشآت، وتتميز بارتفاع أسعار الفائدة.

4) القروض المقدمة للمؤسسات المالية والمتخصصة:

- كشركات بيع وتجارة الأوراق المالية أو شركات التأمين أو مؤسسات الادخار.كما لا ننسى وجود قروض تقدمها البنوك التجارية للمؤسسات الاجتماعية للمؤسسات الاجتماعية لتمويل حاجيات مختلفة. (ناظم، 1995، صفحة 112)

5) قروض التجزئة " Retail Loans ":

- وتعرف أيضا بقروض العائلة والقروض الشخصية Personal Loans يقصد بقروض التجزئة هي أحد أنواع القروض التي يتم الحصول عليها بغرض استهلاكي ويعد هذا النوع من القروض هو الأكثر رواجاً واستعمالاً بحيث يتجه العديد من الأشخاص إلى البحث عن هذه القروض من أجل تسديد التكاليف الشخصية الخاصة بهم.
- وفيما يلي سيتم ذكر مفهوم القروض الشخصية حسب بعض البنوك التجارية الجزائرية:

- **القروض شخصية Personal Loans في الجزائر – البنك الوطني الجزائري – :**

1/ قرض استهلاكي:

- يعد هذا النوع من القروض حلاً يتلاءم مع احتياجات الأفراد المختلفة؛ حيث إنه يعد أحد المالية التي يقبل عليها الأفراد، مثل: مفروشات المنزل، أو شراء الأجهزة الإلكترونية، أو شراء سيارة، ويمتاز هذا القرض بأنه يمول كافة احتياجات الأفراد، سواءً كانت العقارات، أو المنتجات الجزائرية، أو المركبات المصنعة فيها، ويحظى هذا القرض بإقبال نسبة عالية من عملاء البنك

لإمكانية تمويل مجموعة من المنتجات في وقت واحد، ويتم تقديمه بالشكل الذي يتناسب مع الدخل الشهري للعميل.

2/ قرض الرفاهية:

- يعد من أنواع القروض الشخصية التي يوفرها البنك بشكل حر للعملاء؛ حيث يمكنهم شراء الأجهزة الإلكترونية، أو الأثاث، وغيرها من الاحتياجات الشخصية، وتصل نسبة التمويل إلى 100% من المشتريات، ويمكن أن يحصل عليه كل من يقيم بالجزائر، ويعمل في وظيفة ثابتة مقابل دخل يساوي ضعف الحد الأدنى للأجور أو أكثر من ذلك، ويبلغ الحد الأدنى للقرض 100 ألف دينار، بينما يصل في سقفه الأعلى إلى مليون دينار، ويمتاز القرض بسرعة الموافقة عليه، ونسبة فائدة ثابتة؛ حيث يتم التسديد خلال فترة تصل في حدها الأقصى إلى 36 شهراً، ويتيح البنك للعميل إمكانية التسديد المسبق.

- **قروض شخصية Personal Loans في الجزائر – بنك التنمية المحلية – :**

- يقدم هذا البنك القرض الشخصي، والذي يعرف إدارياً باسم القرض الاستهلاكي، وهو برنامج تمويلي مخصص لتمويل شراء ممتلكات جديدة موجهة للاستهلاك، أو المنتجات المصنعة في الجزائر، وبشكل أساسي فإنه يقوم بتمويل كل من المنتجات الإلكترونية والكهرو منزلية، والأثاث والاكسسوارات المنزلية، وذلك من خلال اتفاقية تجمع ما بين البنك والموزع، بالإضافة إلى تمويل السيارات السياحية، شرط أن تكون مصنوعة في الجزائر، وللحصول على هذا القرض فإنه يجب أن يكون العميل من حمل الجنسية الجزائرية، وأن يتراوح سنه ما بين 19–70 سنة.

- **قروض شخصية Personal Loans في الجزائر – بنكABC – :**

- يقدم بنك ABC ، والمعروف باسم المؤسسة العربية المصرفية القرض الشخصي، والذي يطلق عليه اسم قرض ممكن، والذي يتيح للعميل الحصول على تمويل بنسبة 100% خاص بالمنتجات المصنعة في الجزائر، وتبدأ قيمة القرض من 50 ألف دينار، كما ترتفع لتصل إلى مليون دينار.
- يمكن الاستفادة من هذا القرض في تمويل الأجهزة الإلكترونية المختلفة، والهواتف الذكية، والأجهزة المنزلية، ومواد البناء، وللحصول عليه فإنه يشترط أن يكون العميل موظفاً مقيماً في الجزائر، وأن يكون الحد الأدنى لدخله 25 ألف دينار، كما يجب أن يتراوح عمره ما بين 21 – 60 سنة، وذلك مع نهاية فترة التسديد، كما يشترط تحويل الدخل إلى البنك، وأن تكون السلعة مصنعة في الشركات المحلية. (اشريم، 2020)

2– أنواع القروض حسب الغرض من القرض:

- تنقسم القروض إلى:

- ✓ قروض تجارية: هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري
- ✓ قروض عقارية: هدفها تمويل الأنشطة الخاصة بحيازة العقارات
- ✓ قروض صناعية: هدفها تمويل جميع أوجه النشاط الصناعي
- ✓ قروض زراعية: هدفها تمويل الأنشطة الزراعية وملحقاتها

3- أنواع القروض حسب المستفيد من القرض:

- ➢ تنقسم القروض إلى:

- ✓ القروض الخاصة: إذا كان المقترض شخصا أو شركة يكون القرض خاصا.
- ✓ القروض العامة: إذا كان المقترض هو الدولة ممثلة في الولاية أو الدائرة أو البلدية والتي تقترض الأموال من المصارف ومن الخارج يكون القرض عاما والقرض العام جدير بالثقة لأن وفاءه في حكم المضمون.

4- أنواع القروض حسب الجهة المانحة للقرض:

- ➢ وهذا التقسيم يرتبط في الواقع بتخصص المصارف، فهناك ائتمان تجاري، ائتمان صناعي، ائتمان عقاري... الخ

5- أنواع القروض حسب مدة القرض:

- ➢ التقسيم الرئيسي للقروض هو تقسيمها حسب مدتها، حيث نجد القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة وطويلة الأجل.

- ✓ **القروض القصيرة الأجل:**

- ➢ وتسمى هذه القروض أيضا بقروض الاستغلال، وهي القروض التي تحصل عليها المنشآت من المصارف بغرض تمويل التكاليف العادية والمتجددة للإنتاج ومتطلبات الصندوق وتلتزم المنشأة بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن السنة، ونشاطات الاستغلال الممولة بهذه القروض تتكون باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها: التموين، التخزين، الإنتاج والتوزيع.

- ✓ **القروض متوسطة الأجل:**

- ➢ وهي قروض تمنحها المصارف للمنشآت لشراء وسائل الإنتاج المختلفة، أي أنها وسيلة لتمويل الاستثمار التشغيلي للمنشآت وتتراوح مدتها عادة بين 2 و7 سنوات، حيث ينتظر استخدام الربحية المنتظرة من ورائه في تسديده. أما من وجهة نظر المصرف فإنه يكون في الحالة هذه معرضا لخطر تجميد أمواله لفترة طويلة نسبيا وبالتالي يواجه احتمال عدم السداد من طرف المنشآت المقرضة. ولهذا ظهرت مصارف متخصصة في منح هذه القروض، ويأخذ هذا التمويل إحدى الصورتين:

- **القروض القابلة للتعبئة:**

➢ يمنحها المصرف للمنشآت وتكون له فيها فرصة إعادة خصمها لدى مصرف تجاري آخر أو لدى المصرف المركزي، وعليه فالمصرف يستطيع الحصول على سيولة قبل تاريخ الاستحقاق ويتولى المصرف الآخر تحصيل القرض في تاريخ الاستحقاق من الجهة المقترضة.

- **القروض الغير قابلة للتعبئة:**

➢ في هذا النوع من القروض لا يتوفر المصرف على إمكانية خصمها لدى مصرف آخر، بل هو مجبر على انتظار تاريخ الاستحقاق وقيام المنشآت بسداد القرض ليحصل على السيولة مما يعرضه لخطر عدم الوفاء، هذا ويكون معدل الفائدة على القروض متوسطة الأجل أكبر من مثيله على القروض قصيرة الأجل لتعويض المصرف على تخليه عن أمواله لفترة زمنية أطول.

✓ **القروض طويلة الأجل:**

➢ تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى المصارف التجارية لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تعبئتها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار قبل البدء في الحصول على الفوائد. والقروض طويلة الأجل تمول استثمارات تفوق 07 سنوات وتمتد حتى 20 سنة ونظرا لطبيعة هذه القروض المتميزة من حيث الضخامة والمدة ظهرت مؤسسات متخصصة في منحها لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى المصارف عادة على جمعها... تقدم لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل والتي مدتها من 07 إلى 15 سنة ويقدم خاصة لتمويل منشأة الأعمال، وبناء السكنات والمصانع.

6- أنواع القروض حسب الضمانات المقدمة:

- **الضمان المقدم:** هو الذي يضمن للمصرف رجوع أمواله الممنوحة كقرض، وهو نوعين:

✓ **قروض بضمانات شخصية:**

➢ ترتكز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص، والذي بموجبه يعدون تسديد ديون المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، فمنه نستنتج أن أساس الضمان الشخصي لا يقوم به المدين شخصيا، لكن يتطلب طرف ثالث للقيام بدور الضمان.

➢ ويمكن تمييز نوعيين من الضمانات الشخصية: الكفالة، الضمان الاحتياطي

1- الكفالة: وهي أن يضمن شخص معين له مكانة في المجتمع وله قدرة على سداد قيمة القرض الممنوح للشخص المدين إذا لم يستطيع المدين تسديد المبلغ في آجاله المحدودة.

2- **الضمان الاحتياطي:** وهو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ الورقة التجارية أو جزء منها في حالة عدم قدرة أحد المقعين على التسديد.

3- **قروض بضمانات حقيقية:** وهي تلك القروض التي تمنح بضمان معين، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة من السلع والتجهيزات والعقارات، والمصرف له صلاحية بيع الشيء المقدم كضمان وذلك في حالة استحالة استرداد القرض بعد مرور (15 يوم) من تاريخ إبلاغ المدين وتؤخذ هذه الضمانات شكلين هما:

- **الرهن الحيازي:** وهو رهن الأدوات والمعدات الخاصة للتجهيز أو رهن المحل التجاري
- **الرهن العقاري:** وهو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقارا لوفاء دينه ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار. (بن حبيب و خالدي، 2015، الصفحات 72 – 76)

المطلب الثاني: نشأة الائتمان المصرفي وتطوره

- لقد تطورت وظائف ومؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية ، إذ أن الائتمان ليس بحديث العهد بل ترجع العمليات الائتمانية بصفتها الاولية والبسيطة الى عهود قديمة ، إذ عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد كما شاع التعامل بالعمليات الائتمانية في الصين منذ اوائل القرن التاسع الميلادي وبعد ذلك ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم انتاجها وتوزيعها مما زاد من حصيلة الارباح وتراكمها. (د الجزراوي و النعيمي، 2010، صفحة 04)
- وتطور بتطوير المجتمعات حيث كان آنذاك أناس مجموع دخلهم أكبر من استهلاكهم واحتياجاتهم الأخرى، لذلك تكون الوفر أو الفائض، في المقابل كان هناك أشخاص دخلهم أقل من احتياجاتهم، فلتلبية أو تغطية تلك الاحتياجات تم البحث عن أصحاب الوفرات أو الفوائض من خلال وسطاء ماليين آنذاك، حيث تم التوفيق بين رغبات ذوي الفوائض واحتياجات ذوي العجز ضمن شروط معينة.
- لقد تطور الائتمان وتطورت معه صور الوسطاء الماليين إلى أن أصبحت تأخذ صور البنوك بشتى أنواعها، وتعددت أعمال هذه البنوك كنتيجة لاتساع حجم التعامل فيما بين الناس.
- تتبلور صور التلازم الكبير أساسا ما بين عرض الأموال " وجود ذوي الوفر " و الطلب على هذه الأموال " وجود ذوي الحاجة " من خلال انتقال وحدات الفائض باتجاه وحدات العجز، حيث تلعب المصارف الدور الأكبر في هذا المجال، ووجود الأطراف المعنية " ذوي الوفر و ذوي الحاجة " يحدد طبيعة العلاقة التي تحدد و تؤثر على شروط الائتمان بينهما، من هنا نستطيع الوصول إلى المهمة الأساسية و الرئيسية للائتمان و المتمثلة في تسهيل استخدام رؤوس الأموال بصورة أكثر إنتاجية

وأعظم فائدة للمجتمع و بذلك احتل الائتمان مكانة عالية و كبيرة في الاقتصاد الحديث باعتباره وسيلة لتحقيق النمو و الازدهار الاقتصادي. (رياض و رشاد، 2000، الصفحات 42 – 43)

المطلب الثالث: أهمية الائتمان المصرفي

- يعتبر الائتمان المصرفي أساس العمل المصرفي، حيث بأخذ حصة الأسد من استخدامات المصادر في المصارف حيث يمثل الوظيفة المقابلة لوظيفة قبول الودائع، من هنا جاءت العلاقة الوطيدة بين الودائع والائتمان، حيث أن منح الائتمان يعني بطبيعة الحال وضع أرصدة المتعاملين المودعة لدى المصرف موضع التشغيل لتحقيق عائدا مناسبا يتمثل في الفرق ما بين الفائدة الدائنة والمدينة.
- تتبع أهمية الائتمان في كونه يسد حاجة الأفراد، المؤسسات، أصحاب المهن والقطاعات الاقتصادية كافة، حيث فلما نجد في الحياة العملية نشاطا يعتمد كليا على موارده الذاتية فقط، بل تسعى إلى مساندة رأس المال عن طريق القروض المقدمة إليها بشكل ائتمان من قبل البنوك.
- نتيجة لأهمية الائتمان استمدت البنوك أهميتها، حيث تعتبر الآن محور الجهاز المالي والعمل الاقتصادي ولأنها تقبل الودائع من أطراف عديدة ومختلفة وتقوم بجعلها نقدا متوفرا بين أيدي المستثمرين من خلال تقديم الائتمان فهي بذلك كأنما تسهل عملية تدفق السلع والخدمات للأفراد، الأمر الذي بلور دور المصارف في الاقتصاد، لكن يجب أن لا يغيب عن الأذهان بأن الإدارة السليمة للمصرف أي السياسية الإنمائية الجيدة تحقق أفضل استخدام للموارد إضافة للتوزيع الأفضل للودائع بأنواعها المختلفة.
- تعمل السياسة الائتمانية في الأجهزة المصرفية ضمن عدة اعتبارات منها التقيد بالسياسة العامة للدولة، الحفاظ على أموال المودعين وحسن استخدامها، ومواجهة احتياجات القطاع الخاص والمجتمع والبيئة التي تعيش فيها هذه البنوك كون الائتمان يشكل المصدر الأساسي و الرئيسي لدخل المصاريف ، تتبع أهميته في مشاركته الأساسية لتحقيق أهداف المصارف الأساسية التي من أهمها الربحية آخذين بعين الاعتبار ضرورة الموائمة بين أهداف البنك المتمثلة في الأمان و الربحية و السيولة و ضرورة التوفيق بين متطلبات السيولة و الربحية و تعليمات البنك المركزي و الدور الذي يقوم به اتجاه المصارف التجارية إضافة إلى السعي من أجل التطور الاقتصادي في البلاد. (جميل، 1999، صفحة 44)

المبحث الثالث: سياسة منح القروض والعوامل المؤثرة فيها

- تعتبر عملية منح الائتمان من أهم وأخطر ما يقوم به البنك من أعمال، ومنه يجب أن يكون لكل بنك سياسة للإقراض يبين فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك.

المطلب الأول: إجراءات منح القروض

- يمر القرض بعدة مراحل قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب وبإبلاغ العميل بالقرار والتعاقد وسنرى فيما يلي أهم هذه المراحل:

أولا: الفحص الأولي لطالب القرض

- تبدأ حياة القروض بالطلب الذي يقدمه العميل أو الزبون للبنك وفيه يطلب الموافقة على منحه قرضا و عادة ما يقدم الطلب إلى الفرع الذي يتعامل معه العميل أو تتركز معاملاته معه، حيث يقوم البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى صالحيته المبدئية وفقا للسياسة الاقراضية و خاصة من حيث الغرض الذي وجد من أجله القرض و أجل الاستحقاق و أسلوب السداد و كما أن السداد يتم مناقشته مع العميل حسب الدين و نؤكد هنا على أهمية سداد العميل كلما أمكن كل فترة زمنية حتى ال يقع البنك في مشاكل تحصيل القرض ويساعد في عملية الفحص الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك من خلال شخصيته وقدراته بوجه عام والنتائج التي تترتب عنها زيادة المنشأة خاصة من حيث أصولها والظروف تشغيلها وكل هذه الأمور تساعد على قرار مبدئي أما بإكمال دراسة الطلب أو رفضه مع تبيان لأسباب وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد ال يعطيها طلب القرض أو حتى القيام بزيادة شخصية من قبل موظفي إدارة الإقراض إلى العميل.
- وتعد هذه المقابلة بمثابة تقديم طلب الحصول على قرض وهي على درجة عالية من الأهمية حيث يتمكن الباحث الائتماني من التعرف على بيانات تنفيذ في تقدير مدى توافر العناصر العامة للائتمان ويتعين إعادة هذه المناقشة بعد الحصول من جهاز الاستعلامات على ما جمعه من بيانات عن هذا العميل.

ثانيا: التحليل الائتماني للقرض المصرفي

- تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطالب القرض في تحديد الملائمة المالية للعميل وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا، إن عملية التحليل الائتماني تمثل الإلمام بجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية "الشخصية والسمعة، القدرة على السداد رأس المال، الظروف الاقتصادية المحيطة والضمانات المقدمة".
- لقد تعاظم دور الذي تتولاه إدارة التحليل الائتماني بالبنوك في تجميع المعلومات عن عملاء الائتمان مع زيادة درجة التقلب في الحياة الاقتصادية وتعدد حالات الفشل الائتماني بدء مرحلة الانفتاح الاقتصادي وقد أدركت المصارف في الدول المتقدمة أهمية هذه الوظيفة منذ فترة فأطلقت على أجهزة

التحليل لديها اسم إدارة البحث والاستقصاء بالنسبة لمقدرة العميل على السداد، فينبغي بها مدى إمكانية من تسديد ما عليه في الآجال المحددة و التي يمكن معرفتها من خلال المعلومات المتعلقة بتاريخ العميل في نشاطه و كفاءته و أسلوب عمله و مدى انتظامه في تسديد قروض سبق له الحصول عليها وقد زاد من أهمية التحليل اهتمام المصارف بالمقترض نفسه بالضمانات من أمالك ثابتة و الرهن التجاري و غيرها كضمان أساس ي ووحيد الممنوحة، و من هنا تصبح العناصر العامة و الأساسية في منح القرض محل اهتمام جهاز الاستعلامات، فيتولى جمع البيانات الخاصة مثل الكفاءة الإدارية والفنية والظروف الاقتصادية.

- أما فيما يخص السمعة الشخصية فهي تلك الصفات التي يتسم بها العميل و التي تبين مدى حرصه ورغبته في تسديد التزاماته في آجالها، وقد تظهر من خلال تمسكه و تطبيقه لشروط الاتفاق وكذا من خلال تعاملاته السابقة سواء على البنك نفسه أو مع غيره من المصارف الأخرى أما بالنسبة للضمان التكميلي ضمن هذا الإجراء فإن إدارة الإقراض تطلب من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات ملكية الضمان و صالحيته و يقصد بطبيعة الضمانات تلك الأصول التي يكون العميل مستعد لتقديمها كضمان للقرض الذي حصل عليه و ال يجوز له التعرف فيه ألنه يصبح بمثابة ملك البنك.
- يقصد برأس المال نسبة أموال الملكية إلى إجمالي الموارد المالية المتاحة وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت ثقة البنك في عملية وفي إمكانية سداد ديونه أما فيما يخص الظروف الاقتصادية المحيطة لنشاط الزبون هي تمثل عالقة البنك بالزبون في عالقة العمل الموجودة بينهما، هذه العالقة عبارة عن حساب مفتوح عند البنك لصالح العميل وهذا الحساب يعكس شخصية الزبون المقترض وأيضا يستطيع البنك المقرض الحصول على معلومات إضافية لن تتوفر لديه من خلال البنك المركزي أو الاتصال فيما بين البنوك وبالمودعين الذين يتعامل معهم العميل.

ثالثا: التفاوض مع طالب القرض

- بعد الدراسة السابقة عن طبيعة القرض ومقدم طلب الائتمان تقوم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة .ويعد التفاوض مع طالب القرض على درجة عالية من الأهمية وفي ضوء التحليل الائتماني يتم التفاوض وذلك احتياجات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه ويتناول أيضا حجم التمويل ومدته وترتيبات خدمة العميل.

رابعا: اتخاذ القرار

- في ضوء ما تفسر عنه الدراسات المالية و الاقتصادية و البيئية لطلب العميل المقترض يتم تحديد النتيجة التي يقترحها البنك، فإما القبول بالشروط أو عدم القبول ففي حالة القبول يبدأ جهاز الائتمان للوحدة المصرفية بإعداد مذكرة عرض التسهيل الائتماني فتلك المذكرة يتعين أن تتضمن البيانات و المعلومات اللازمة عن المقترض و من بين هذه المعلومات مديونية المقترض لدى البنك و وضعه الضريبي، وقيمة القرض و الغرض منه و الضمانات المقدمة ومصادر السداد و الربحية النشاط و المديونية الرأي الائتماني، التوصيات بشأن القرض وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القروض من السلطة الائتمانية المختصة ويقوم الطرفان البنك المقرض و العميل المقترض عند الاتفاق بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط.

خامسا: صرف القرض

- بصدور القرار النهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة يبدأ وضع القرار حيز التنفيذ أي صرف القرض، حيث يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع كل من العميل والضامن على العقد واتفاقية القرض وذلك بعد استيفاء ما يتضمنه قر ار منح القرض من ملاحظات وتقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات وبعد التوقيع على العقد يحق للمقترض البدء في استخدام القرض ومنه وضع قيمة القرض تحت تصرف العميل المقترض.

سادسا: متابعة القرض

- إذ صدر القرار بمنح الائتمان لعميل ما، وبدأ الصرف منه وفقا للقواعد المتفق عليها بين البنك والمقترض تبدأ أكثر مراحل القرض خطورة وهي مهمة متابعة نشاط العميل والتي تنتهي بتمام انتهاء مدة القرض المتفق عليها في البنود السابقة التي كانت قبل منح القرض للعميل المقترض كما أن الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة أو العميل الطالب للقرض وعدم حدوث تغيرات في مواعيد الوفاء بالالتزامات المحددة في عقد القرض وتجدر الإشارة إلى أن هذه المتابعة ثم بثلاث مراحل وهي :متابعة قبل الصرف، متابعة أثناء الصرف متابعة بعد الصرف والتي تشمل المتابعة المالية والاقتصادية والبيئية و قد تظهر من خلال هذه المتابعة أيضا بعض التصرفات من العميل المقترض و التي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

سابعا: تحصيل القرض "استرجاع القرض"

- من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الإقراض تحصيل القرض وفقا لجداول السداد المتفق في عقد الائتمان ولضمان متابعة عملية السداد والتحصيل فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل توضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.

ثامنا: التقييم اللاحق

- وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة أو الموضوعة قد تحققت.

تاسعا: بنك المعلومات

- من الضروري المرور بهذا الإجراء المتمثل في إدخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات أي وضعها في الحساب الاتي الاستخدامات في رسم السياسات المستقبلة. (جلالي، 2017، الصفحات 41 – 44)
- كما يقوم المحلل المالي بتطبيق أحد المنهجين عند قيامه بإجراءات الموافقة على منح الائتمان وهي النحو الآتي:

أولا: منهج 5 Ps

1- تقويم الأشخاص (أي الزبائن) People
2- تقويم الغرض من التسهيلات Purpose
3- تقويم قدرة الزبون على السداد Payment
4- الحماية Protection
5- التوقعات Perspective (د الجزراوي و النعيمي، 2010، صفحة 07)

ثانيا: معيار الجدارة الائتمانية للعميل المعروفة بـ 5Cs

سميت هذه المعايير بـ 5Cs لان كل معيار يبدأ بالحرف C باللغة الإنجليزية وهي:

1- شخصية العميل Character:

- ويقصد بها دراسة شخصية العميل المقترض وسمعته، وملامح تلك الشخصية ومدى اقتناع المحلل الائتماني بأمان في التعامل كبنك مع هذا العميل، و« تعتبر السمعة لدى العميل تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته وديونه» الحسنة محصلة عدة سامت في مقدمتها الأمانة، الكامل، المثابرة، والأخلاق، هذه السامات إذا توفرت.

2- قدرة العميل Capacity:

- وهي تدل القدرة الاقتراضية للعميل التي تتحدد مدى قدرته على توليد الأموال الكافية لخدمة الدين، ولقياس هذا المعيار يجب إجراء دراسة دقيقة يتم من خلالها التعرف على تفاصيل المركز المالي للعميل، ومن خلال هذه الدراسة يقوم متخذ القرار الائتماني باستقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية للعميل.

3- رأس المال Capital:

- يعرب رأس مال العميل على قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضامن الإضافي في حالة عدم قدرة العميل على السداد .

4- الضمـان Collateral:

- عرف الضامن بأنه « الوسيلة التي تسمح للدائن بتجنب الخسارة الناتجة عن عدم ملاءة مدينه»، ويقصد به الأصول التي يقدمها العميل كضامن بغرض الحصول على القرض، بحيث إذا توقف عن السداد يحق للمرصف البنك التصرف فيها.

5- الظروف المحيطة Conditions:

- يقصد بها تأثري الحالة الاقتصادية المحيطة بالعميل على النشاط المطلوب تمويله، وكذا الإطار القانوني الذي تعمل فيه المؤسسة، بالإضافة إلى بعض الظروف التي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقية. (د شريط و بنية، الصفحات 110 - 111)

المطلب الثاني: مكونات سياسة الإقراض

- إن سياسات الإقراض على الرغم من اختلافها من بنك لآخر، إلا أنها تتفق فيما بينها بين جميع البنوك في الإطار العام المكون لمحتوياتها، ويمكن تحديد مكونات سياسة الإقراض فيما يلي:

1) تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها:

- تقوم إدارة البنك بتحديد حجم الأموال الممكن إقراضها بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد من التغيرات في هذا المجال مثل حجم الودائع والكتل النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى، وينبغي على إدارة البنك أن لا تنسى دائما مراعاة متطلبات السيولة والوفاء بها.

2) تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:

- يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان والبنك غالبا ما يحدد شروط معينة بالنسبة للضمان.

3) مستويات اتخاذ القرار:

- توضح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض أو عدم الموافقة عليه، وينبغي تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث كافة القروض، إذ أن هناك بعض القروض الروتينية أو التي لا تزيد قيمتها عن حد معين أن يتخذ قرار بشأنها على مستوى مدير الفرع و مدير دائرة القروض، وبعض القروض قد تحال إلى لجنة مشكلة لهذا الغرض للبحث فيها واتخاذ قرار بشأنها حيث توضع حدود دنيا وعليا لحجم القروض في هذا الخصوص، إن نظام التفويض هذا يتماشى مع مبادئ التنظيم الفعال التي تستدعي السرعة في اتخاذ القرار وتخفيف عبء العمل عن كامل الإدارة العليا من خلال التفويض اللازم للسلطات إلى المسؤولين.

4) تحديد تشكيلة القروض:

- من المعروف أن تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر يؤديان إلى تقليل نسبة المخاطرة التي يتحملها البنك، وفي هذا المجال يوجد الكثير من أساليب تقليل المخاطر من أهمها توزيع تواريخ استحقاق القروض من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل، وكذلك توزيع القروض على عدة مناطق جغرافية بالإضافة إلى توزيع القروض على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة وخدمات.

5) الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد:

- تضع بعض البنوك الحد الأقصى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد بغض النظر كأن يكون هذا العميل فردا أم مؤسسة خاصة أو شركة مساهمة عامة، إن الهدف من وضع هذه الحدود هو تقليل المخاطرة من تركيز الإقراض على عميل واحد وما يصاحب ذلك من مخاطر كبيرة.
- وقد يكون الحد الأقصى معبر عنه كنسبة محددة من رأسمال البنك أو نسبة من رأسماله واحتياطاته أوقد يكون بالإضافة إلى ذلك نسبة من حجم رأسمال العميل نفسه.

6) مجالات الإقراض غير المسموح بتمويلها:

- قد تتضمن سياسات الإقراض لدى البنوك مجالات غير مسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات، والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب هذه المجالات، أوقد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية، فقد تقرر إدارة البنك مع الإقراض في مجالات صناعات متقدمة أو صناعات يحتمل تعرضها إلى أزمات أو صناعة الأسلحة أو السجائر.

7) تحديد مستندات القرض:

- قد تحدد سياسة الإقراض في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض وهذه المستندات وإن كانت تختلف قليلا من بنك وآخر وفي نفس البنك بين وقت وآخر، إلا أنه يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

أ. طلب الحصول على قرض معبأ من قبل العميل وموقع منه.

ب. بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد أو القوائم المالية لعدد من السنوات بالنسبة للمؤسسات والشركات، وغالبا ما يتم طلب القوائم المالية لآخر ثلاث سنوات.

ج. بيان للقروض السابقة التي منحت للعميل.

د. مستندات ملكية الضمانات المقدمة من العميل.

هـ. وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات من العميل.

- ويتم تخصيص ملف لكل قرض يحتوي على المستندات السابق ذكرها أو النسخ عنها.

8) متابعة القروض:

- ينبغي أن تشمل سياسة الإقراض تصميم نظام كامل للرقابة الصارمة على القروض، وذلك من خلال إتباع وسائل الرقابة بأنواعها المختلفة، والهدف اكتشاف مشكل تحصيل القروض من العملاء، وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة، أو عدم قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة أو على الإطلاق. (عبد المعطي، عمان، الصفحات 209 -212)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

- يتعين على كل بنك تجار رسم سياسة معينة للإقراض يثبت فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال والاس التي تبنى عليها قرارات الإقراض ومتابعتها قياسا بالسياسة المرسومة لها. ولا يستطيع أي بنك تحقيق أهدافه دون أن يرسم سياسته الإقراضية.
- وقد تكون السياسة الإقراضية مكتوبة أو غير مكتوبة. والبنوك الصغيرة لا تكتب سياستها الاقراضية وغالبا ما تتقلد البنوك المراسلة أو القائدة في وضع سياستها في هذا المجال. أما البنوك الكبيرة فتدون سياساتها الإقراضية في الغالب. ومن مزايا كتابة السياسة تحسين إيصال المعلومات إلى المسؤولين عن الإقراض في المستويات الإدارية المتتالية، وإيضاح النقاط المهمة في السياسة الإقراضية، إذ من شأن كتابة الموضوع أن تؤدي إلى زيادة دقة الأفكار قياسا ببقائها شفهيا فقط. وقد يثار ضد السياسة المكتوبة أنها تؤدي إلى التقليل مرونة الإقراض إلى عدم استجابته للتغير في الظروف المحيطة، خاصة إذا ما حدث تغير مفاجئ في طلبات الإقراض. غير أن المراجعة المستمرة للسياسة المكتوبة أو تعديلها وفق متطلبات الظروف يعتبر ردا مهما للرأي المذكور.

- وعلى كل حال، فإن السياسة الإقراضية، مكتوبة أو غير مكتوبة، يجب أن تكون واضحة لكل المسؤولين عن تحليل وضعية العملاء والمسؤولين عن منح القروض على ذلك الأساس.
- و تعتبر السياسة الإقراضية دالة تتأثر بمجموعة من العوامل نذكر أهمها فيها يلي:

1) رأس مال البنك:

- تتأثر السياسة الإقراضية برأسمال البنك لسببين مهمين:

1- يستخدم رأس المال واحتياطاته كحاجز واق يمنع (في حدود حجم رأس المال واحتياطاته) تسرب خسائر القروض إلى الودائع، وعليه كلما زاد رأس المال والاحتياطات كلما زادت قدرت البنك على تحمل الخسائر، أو على تحمل المخاطر التي يؤدي بعضها إلى الخسائر. هذه إضافة إلى أن زيادة حجم رأس المال واحتياطاته تساعد البنك في إطالة أجل قروضه نظرا لأن الودائع عرضة للسحب بينما لا يسحب رأسمال البنك في إطالة أجل قروضه نظرا لأن الودائع عرضة للسحب بينما لا يسحب رأسمال البنك واحتياطاته المتراكمة طالما بقي البنك قائما.

2- إن رأس المال له دور نفسي لدى كل المودعين والمقرضين لاعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى البنك، مما يذكر بقدرته في مواجهة المصاعب الاقتصادية، وتكون قدرته أكبر على سداد التزاماته. (د سعيد، 1992، صفحة 391)

2) متطلبات الربحية:

- فالبنك الذي يسعى لزيادة أرباحه أكثر من غيره ينتهج سياسة اقتراضية متساهلة قياسا بغيره.

3) استقرار الودائع:

- فالبنك الذي يواجه تقلبا استثنائية في حجم ودائعه يكون بحاجة الى سياسة اقراضية متحفظة، والعكس بالعكس.

4) تنافس البنوك مع بعضها:

- فكلما زاد عددها كلما زاد تزاحمها للحصول على الزبائن وعرض تسهيلات اكثر ومزايا اكثر على المقترضين.

5) السياسة النقدية العامة:

- فالبنك المركزي يتشدد عندما تكون طلبات الإقراض على اشدها، ويخفف قيوده في فترات الركود الاقتصادي.

6) الظروف الإقتصادية العامة:

- كلما ازداد استقرار الاقتصاد القومي – أو اقتصاد المنطقة التي يعمل فيها المصرف – كلما استطاع هذا ان يتساهل في قروضه. (القزويني، 2008، صفحة 112)

7) <u>حاجات المنطقة التي يخدمها البنك:</u>

- إن البنوك مسؤولة عن المشاركة في تطوير المنطقة او المناطق التي تعمل فيها. فالدولة تجيز للبنك العمل على أساس ما يؤديه من خدمات مصرفية للمنطقة أو المناطق التي يعمل فيها. وعليه فالبنك مسؤول عن تلبية طلبات الإقراض المتوفية للشروط. وقد يضطر البنك في سبيل المساهمة في تنمية بعض المناطق الى التساهل في قروضه نوعا ما أملا في تطوير منظمات اعمال جديدة او توسيع المنظمات القائمة كي تزيد من ايداعاتها وقروضها ف المستقبل.
- وكذلك يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطب على القروض الممنوحة، إذ أن المنظمات الكبرى والتي غالبا ما تحتاج إلى قدر ضخم من التمويل، تسعى الى وجود مراكزها الرئيسية بجوار المراكز المالية التي يمكنها الاتصال بها والحصول على احتياجاتها من التمويل اللازم منها. كما أن نشاط المنطقة يمكن أن يؤثر في نوعية القروض الممنوحة، فوقوع الفرع في منطقة زراعية تكون معظم القروض بضمان محاصيل زراعية أو لتمويل النشاط الزراعي... الخ. لذا فإن سياسة الإقراض يجب ان تختلف بشكل بين من خلال المناطق المختلفة وفقا لحجم ونوعية النشاط بها. (د سعيد، 1992، صفحة 392)

8) <u>قدرة موظفي البنك المسؤولين عن عمليات الإقراض:</u>

- يقوم بتحليل وضعية العملاء ويمنح القروض موظفون متخصصون في هذا المجال في البنك التجاري. وكلما ازداد تخصصهم ونمت خبراتهم ومهاراتهم كلما استطاعوا اختيار عملاء أفضل وتوصلوا إلى تقدير أدق للمركز الائتماني وتمكنوا من مراقبة الإقراض بعد منحه لغرض تسهيل جبايته عند الاستحقاق. وعليه فسياسة الإقراض تأخذ بنظر الاعتبار ما يتوفر لدى البنك من قدرات ومهارات وخبرات. (د سعيد، 1992، صفحة 396)

9) <u>سياسة الدولة في ميدان التمويل والتنمية والائتمان:</u>

- فهي تؤثر بشكل مباشر على السياسة الاقراضية للمصرف، وخاصة إذا كان الاقتصاد الوطني مسيرا. (القزويني، 2008، صفحة 112)

خـــلاصـــة الفـــصـــل الأول:

- حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بالأدبيات النظرية للموضوع بحيث تطرقنا إلى أهم المفاهيم الأساسية حول البنوك التجارية وأهم القرض التي يمنحها حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم البنوك التجارية ونشأته وكذا إلى أهدافه وأهم الوظائف التي يقوم بها، وفي المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للقروض المصرفية باعتبارها المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على ارادته لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل، أما فيما يخص المبحث الثالث فقد تناولنا فيه إلى أهم الآليات والسياسات التي يضعها البنك عند منحه القروض مما ينبغي على الزبون إتباعها عند طلبه للقرض.
- وبما أن هدف البنوك التجارية هي الربحية بالدرجة الأولى فإن ذلك يحتم عليها لبحث عن مصادر ذو أرباح عالية بأقل مخاطرة، ولا يتم ذلك إلا باستخدام تقنيات وأساليب مختلفة، ومن هنا نطرح الإشكال الآتي: ماهي أهم المؤشرات التي تساعد البنك في قياس ربحيته ؟
- وهذا ما سيتم مناقشته من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

ربحية البنك والنسب المستخدمة في قياسها

مـــقدمـــــة الفـــــصـــــل

- إن الغرض من هذا الفصل هو التزود بالإطار النظري لمتغيرات الدراسة، حيث يواجه البنك التجاري عند عملية تلقيه للودائع ثم استثمارها، هدفان متعارضان:
- الهدف الأول وهو تحقيق أقصى ربح ممكن ويكون ذلك من خلال استغلال الودائع واستثمارها على شكل قروض ذات ربحية عالية، اما الهدف الثاني وهو توفير السيولة اللازمة لمواجهة مخاطر السحب المفاجئ للودائع من طرف عملائها، من أجل ذلك سيتم التركيز في موضوعنا على الربحية في البنوك التجارية وعلاقتها بالسيولة.
- ومنه سوف نتطرق في فصلنا هذا الى ماهية الربحية في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها في المبحث الأول، نليها في المبحث الثاني الى أهم مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية، ثم نتناول في المبحث الثالث إلى ماهية السيولة والرفع المالي.

المبحث الأول: ربحية البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها

- تعد الربحية الهدف الأساسي الذي يطمح أي بنك تجاري إلى تحقيقه، وفي سبيل الوصول إلى النتائج المرجوة التي تجسد هذا الهدف يبذل البنك كل طاقته وإمكانياته ووسائله المتاحة، للوصول إليه وبالتالي ضمان استمراريته، من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق لبعض مفاهيم الربحية ومصادرها في البنك وبعدها سنذكر أهم العوامل التي تؤثر في الربحية.

المطلب الأول: مفهوم ربحية البنوك

- تمثل الربحية الهدف الأساسي لجميع البنوك، ومؤشر هام لمعرفة الأداء المالي للبنك، وبغية قياس هذه الربحية يتم استخدام عدة مؤشرات نحاول من خلال هذا المطلب التعرض لها، وذلك بإعطاء بعض المفاهيم حول الربحية.
- لكن قبل التطرق إلى مفهوم الربحية يجب الإشارة أولا إلى مفهوم الربح، وله عدة مفاهيم من بينها:

أ. **المفهوم الاقتصادي:**

- يعبر الربح عن مقدار التغيير في القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. (كراج، السكران، و ربابعة، 2009، صفحة 26)

ب. **المفهوم المحاسبي:**

- فهو يعبر عن الفرق بين الدخل المحقق من قبل وحدة اقتصادية، خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي كبدتها هذه الوحدة لتحقق هذا الدخل. (مفلح، 2009، صفحة 60)

- أي أن الربح عبارة عن الفرق ما بين الإيرادات وأعباء إنتاج سلعة معينة، ومنه المحصلة النهائية للجهود المبذولة في مختلف العمليات العمليات من (شراء، إنتاج، بيع، تحصيل) والتي يمكن للمؤسسة أن تقوم بها. (فهمي، 2008، صفحة 38)
- أما بالنسبة للربحية فهي تشير إلى الربح منسوبا إلى بعض مكونات الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، كما تقي الربحية الكفاءة التشغيلية للمؤسسة وأنها تمكن الأطراف التي لها مصلحة بارتفاع هذه الكفاءة من مراقبتها، والكفاءة التشغيلية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق العوائد الكافية للمالكين، المقرضين والعاملين. (تايه و كاسب، 2007، صفحة 36)

- وهناك عدة تعاريف أخرى متعلقة بالربحية نذكر منها:

- إن الربحية عند بيري كونسو " Pierre Conse " : هي مفهوم واسع وله مجالات عديدة، وأن قياسها يعتبر مسألة دقيقة وهذا القياس الا يكون ذا دلالة إلا إذا نسب إلى فترة مرجعية معينة ". وهي مفهوم يطبق على كل عمل اقتصادي تستعمل فيه الإمكانيات المادية والبشرية والمالية، ويعرب عنها بالعلاقة بني النتيجة والإمكانيات المستعملة، وتعتبر القياس النقدي للفعالية.

- ومن وجهة نظر إزرا سولمان (Ezeramsoloman) فإن الربحية هي: " مفهوم تشغيلي بمعنى أن الربحية تتحقق عندما تكون النتائج الاقتصادية المتحصل عليها أكبر من العناصر المستخدمة. (مصيطفى و مراد، 2013، صفحة 34)
- تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة أحد المصادر الرئيسية لتوليد المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف البنوك الرابحة وذات الرأس المال الكافي، لذلك يعرفها البعض من وجهة نظر محاسبية واقتصادية، فمن الناحية المحاسبة هي عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة.
- البنوك بطبيعتها تعيش حالة تنافسية بينها في كافة المجالات وهي تنفق مبالغ طائلة لهذا الاتجاه، ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي البنوك التجارية على جني الأرباح المعقولة، لذاك أن الربحية تعد مؤشرا للكفاءة و الاستغلال الأمثل لموارد البنك وثرواته، لذلك يتداخل او يتعارض اعتبار جني الأرباح مع اعتبار السيولة في توجيه سياسة البنك الواحد في توزيع موارده، أي كلما ازدادت سيولة البنك كلما تضاءلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح في الاستثمارات طويلة الأجل، ونجاح البنك يتوقف في التوفيق بين هذين الاعتبارين من جهة، أو أن اتساع نطاق أعمال البنك يتوقف على مقدار ما يستثمره الأفراد من ثقة في مقدرته على مواجهة طلبات عملائهم، وفضلا عن ذلك تساهم سيولة البنك في زيادة مقدرته على جني الأرباح في المدى الطويل من جهة أخرى. (مرسلي، 2019، صفحة 350)
- كما يمكن تعريف الربحية بأنها: " عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشاة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح، والربحية تعتبر هدفا للمنشاة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية". تقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمار الذي ساهم في تحقيقها، علما أن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية ، هذا وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما: قرار الاستثمار وقرار التمويل. (د مقيمح، صفحة 382)

المطلب الثاني: مصادر أرباح البنوك التجارية

- إن خصوم أو موارد البنك يحصل عليها من ثلاثة مصادر: من رأس المال والاحتياطات ثم الودائع على اختلاف أنواعها. ولا شك أن عند بداية نشاط البنك فإن اعتماد البنك سيكون على رأسماله إلى أن يمر بعض الوقت حتى يكتسب ثقة الجمهور ويمكنه أن يحصل على الموارد من أصحاب الودائع –والودائع التي تمثل الجزء الغالب من موارد البنك – ولذلك فإنه ما إن تقسم موارد البنك إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية.

1– الموارد الذاتية: وتشمل الموارد الذاتية رأس المال والاحتياطات (سامر ، 2008، صفحة 85)

- ✓ تنقسم مصادر التمويل للبنك التجاري إلى مصدرين أساسيين هما:

أ. **مصادر الداخلية أموال المصارف الخاصة:**

وهي تتألف من:

1- رأس المال المدفوع:

- وتتمثل فيه الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقه. ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل المصرف عليها من جميع المصادر ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف ضد ما يطرأ من تغييرات على قيمة الموجودات لتي يستثمر فيها المصرف أمواله
- هذا ويجب عدم المغالاة في رفع قيمة رأس المال وذلك لأن:

أ- المصرف لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما بأموال المودعين لذا فهو لا يحتاج إلى الأموال الخاصة لنفس الدرجة التي يحتاجها المشروع التجاري أو الصناعي.

ب- صغر حجم راس المال يمكن المصرف من توزيع عائد مجز على رأس المال لأن العائد من الاستثمارات بعد تغطيه تكاليف الحصول على الأموال من المصادر الخارجية والمصاريف الإدارية والعمومية اللازمة لإدارة المشروع بوجه عام يشجع أصحاب رأس المال على استثمار أموالهم في المشروع إذا لم يكن هذا العائد مرتفعا.

- ويكون رأس مال المصرف التجاري نسبة ضئيلة من خصومه مما يدل على ضآلة الدور الذي يقوم به بعكس الحال في مصرف غير تجاري مثل المصارف المتخصصة حيث يكون رأس المال نسبة كبيرة من خصوم هذه المصارف وتعتمد عليه في عملياتها بينما يعتمد المصرف التجاري على ودائعه.
- وبما أن المصارف التجارية قلما تربح عندما تباشر أعمالها لذلك فإن أسهمها عادة تباع في بعض البلدان بقيم أعلى من قيمتها الاسمية المعلنة (علاوة إصدار) بقصد الحصول على فائض من الأموال يمتص الخسارة التي بتكبدها المصرف عادة في بداية أعماله دون أن تؤثر على رأس المال الممثل بالقيمة الإسمية لأسهمه المتداولة.

2- الأرباح المحتجزة:

- تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزءا من حقوق المساهمين ويرى البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا.
- ويمكن تقسيم الاشكال التي تتخذها الأرباح المحجوزة إلى الاحتياطات والمخصصات والأرباح غير المعدة للتوزيع وذلك على النحو التالي:

أ- **الاحتياطات:**

- تقتطع الاحتياطات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا وقت تكوين الاحتياطي. وتفاديا لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد ظهرت في المحاسبة عدة تسميات لأنواع مختلفة من الاحتياطات؛ فهناك الاحتياطي العام، والاحتياطي القانوني، واحتياطي الطوارئ، وغيرها من الأسماء المختلفة التي تطلق على جزء من الأرباح يراد حجزه وإعادة استثماره في المشروع. وبصفة عامة يكون المصرف أي احتياطي فيه عن طريق اقتطاع مبلغ من أرباحه النوية وهو لذلك ملك للمساهمين.
- والاحتياطات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية وإنها من طبيعة رأس المال نفسها بمعنى أنه كلما زادت الاحتياطات زاد ضمان المودعين في المصارف للأسباب التي تم إيرادها لدى بحث رأس المال كما أنه يجب عدم المغالاة في تكوينها وغلا أصبح العائد على المجموع الأموال الممثلة لحقوق المساهمين غير مجز لهم لاستثمار أموالهم في مثل هذه المشروعات والاحتياطيات إما أن تكون احتياطات خاصة وإما تكون قانونية.

1- الاحتياطي الخاص (الاختياري):

- وهو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه ممن غير أن يفرضه عليه القانون ويكونه لنفسه تحقيقا لغرضين:

أ- تدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين والجمهور.

ب- تلا في كل خسارة في قيمة أصول المصرف تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني.

2- الاحتياطي القانوني (احتياطي رأس المال):

- وهو احتياطي يطلبه القانون وينص على أن يكون بنبة معينة من رأس المال فعندما يستقر المصرف في أعماله ويبدأ في الحصول على الأرباح فإن القانون ينص على المصرف أن يقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها في كل سنة حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطي معادلة للقيمة الاسمية لأسهم المصرف العادلة المتداولة (رأس المال المدفوع) ويسمى هذا الاحتياطي القانوني أو الاحتياطي الإجباري (احتياطي رأس المال) والمقصود به أنه يخدم كوسيلة للوقاية ضد أي خسارة قد تنج عن عمليات المصرف.

ب- المخصصات:

- تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول. وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات.
- وتختلف نسبة المخصصات حسب ظروف كل مصرف ومن أمثلة المخصصات: مخصصات الاستهلاك، ومخصصات الديون المشكوك فيها.

ج- الأرباح غير الموزعة:

- إن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع عل المساهمين كأرباح إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع عل شكل أرباح غير موزعة مدورة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها المصرف متى شاء.

3- سندات الدين الطويل الأجل:

- إن رأس المال والاحتياطي والمخصصات والأرباح غير الموزعة هي المصادر الداخلية التقليدية للأموال بالنسبة للمصرف التجاري، أما المصادر الحديثة فتشمل سندات الدين الطويل الأجل وهي من المصادر الخارجية ويصدرها المصرف ويبيعها للجمهور وللمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة شريطة أن يكون لسداد الودائع حق الأولوية على سداده هذه السندات عند تصفية أعمال المصرف هذا ويلاحظ أن أموال المصرف الخاصة تستخدم في الأغراض التالية:

1- رأس المال المصرف ضروري لبداية عمل المصرف.
2- رأس المال والاحتياطي يشكلان ضمان ضد خسائر المصرف في أول عهده.
3- أموال المصرف الخاصة الكثيرة تساعد على كسب ثقة المودعين.
4- قياس يقيس به المالكون مقدار ما يملكون من ثروة مستثمرة في ذلك المصرف. (نعمات، 2018، الصفحات 57-60)

2- الموارد غير الذاتية:

- الموارد غير الذاتية تتمثل في الودائع على اختلاف أنواعها والقروض التي يقترضها البنك من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي إلا أن الجزء الغالب والنسبة الكبرى من الموارد غير الذاتية تتمثل في الودائع، إن الودائع تمثل النسبة الغالبة من جميع المواد الذاتية وغير الذاتية.
- وتستمد البنوك الشطر الأعظم من مواردها مما يودعه الأفراد والمشروعات لديها من الأموال لذا فإن أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات التي تحترف الاقتراض (كبنوك الادخار) هو مقدرة البنوك التجارية على خلق الجانب الأكبر من الموارد التي تستعملها في مزاولة نشاطها بمناسبة ما تزاوله من عمليات التسليف والاستثمار، وتتوقف مقدرة البنك على ذلك حسب ما لديه من رأس مال واحتياطات، وما أودع لديه الأفراد من أموال.
  - الاقتراض: ويمثل الاقتراض موردا آخر من موارد البنك غير ذاتية، حيث أن البنوك قد تحتاج إلى موارد إضافية في مواسم معينة فلذلك فلذك تلجأ إلى الاقتراض من البنوك الأخرى و البنك المركزي. (خالد، 2002، صفحة 86)

ب. المصادر الخارجية: وتشمل ما يلي:

1- الودائع:

- وتعتبر أهم موارد البنوك التجارية لأنه من خلال الودائع المقدمة إليه من قبل المودعين يقوم بمنح القروض وتنقسم بحسب نوعها إلى ودائع قصيرة وأخرى متوسطة وطويلة الأجل.

2- القروض من البنك المركزي وبنوك أخرى:

- من مصادر أموال البنوك نجد الاقتراض والذي يتم من مختلف المؤسسات خاصة منها البنك المركزي والمؤسسات المالية والنقدية سواء كانت وطنية أو أجنبية وهي تلك القروض التي يحصل عليها البنك التجاري خاصة من البنوك الأخرى سواء كانت تجارية مماثلة لها أو من البنك المركزي فهذا الأخير يسارع بمعاونة البنك التجاري إذا ما أحسن أن هناك أزمة يمر بها ذلك أن إفلاس بنك تجاري واحد يهز الاقتصاد الوطني بأسره، بالتالي يمكن للبنك التجاري أن يقترض من البنك المركزي، عند الحاجة وبشروط معينة، كما يمكن أن يقترض من غيره من البنوك التجارية عند الحاجة للسيولة، وتعتبر القروض من المصارف من أهم مصادر الأموال للبنوك التجارية في الوقت الحاضر، وقد تحدث حسابات دائنة ومدينة تترتب عليها التزامات البنك لأحد البنوك، نتيجة المعاملات المالية والتسويات، وقد تتم هذه القروض بين البنوك وفروعها ومراسليها أو معتمديها في بلدان أخرى. (بن عبد الحليم، 2011، الصفحات 40-41)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك

- تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وعوامل خارجية.

1) العوامل الخارجية: وتتمثل في:

- **أسعار الفائدة:**

- تزداد ربحية البنوك كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصا عندا تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتؤدي أعار الفائدة دورا فعالا في التأثير في استثمارات البنوك، وإن معظم إيرادات البنوك التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.

- **السياسة النقدية:**

- تلعب السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول، دورا بالغ الأهمية في التأثير في سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها، وبالتالي فإن ذلك يكون ذو تأثير في ربحيتها، وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة.

- **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية والظروف الاقتصادية والسياسية:**

➢ تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف، تتمثل في قيود على حركة وحج التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وغيرها.

- **الثقافة المصرفية والوعي المصرفي:**

➢ تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية المصارف التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع المصارف الإسلامية دون المصارف الربوية، ما يؤثر في ربحية المصارف التجارية.

- **المنافسة:**

➢ تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

2) العوامل الداخلية: وتتمثل في:

- **هيكل الودائع:**

➢ تعطي الودائع للبنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، وفي الوقت نفسه تؤثر تكلفة الودائع أيضا في ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال.

- **توظيف الموارد:**

➢ توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية البنك التجاري، حيث عن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات البنك وبالذات الدخل المتولد من القروض، أما توظيفات البنك في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنها تعد من الموجودات غير المدرة للدخل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية لديها.

- **أرباح أو خسائر القروض:**

➢ تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على ربحيته، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية

للبنوك التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، إذ إن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية البنوك عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيدا عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلبا على ربحية المصارف التجارية.

- **أرباح أو خسارة الأوراق المالية:**

➢ تؤثر الأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية البنك، ومن المعروف أن هدف البنوك التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية.

- **حجم المصرف وإدارته:**

➢ يقاس حجم البنك بمقدار ما يملكه من موجودا أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم البنك يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون أكبر من البنوك الصغيرة الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية.

- **السيولة:**

➢ يتطلب الأمر الموازنة بين هدفي السيولة والربحية وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق أحدهما يكون على حساب الآخر، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد منخفضة، وهذا يتعارض مع هدف الربحية.

- **عمر المصرف:**

➢ إن زيادة عمر المصرف تلعب دورا كبيرا في التأثير على ربحيته فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، فالجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستثمار، كما أن إداراتها لديها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية، هذا بالإضافة إلى أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات الأخرى.

- **عدد موظفي المصرف:**

➢ إن زيادة عدد موظفي المصرف سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة الربحية، فالمصرف ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما انتشارا جغرافيا كبيرا من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة، أو زيادة خدمات المصرف الفنية والتقنية وعملياته والتي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء.

- **عدد فروع المصرف:**

➢ إن الانتشار الجغرافي للمصرف وخاصة في المناطق ذات الكثافة لسكانية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف، فإيصال الخدمات المصرفية لهذه التجمعات السكانية، وخاصة إذا كانت تفصل بينها مسافات طويلة سوف تجعل من المصارف ذات الانتشار الواسع هدفا لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها وخاصة في مجال السحب والايداع والتحويلات المالية، وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات وحجم عمليات المصرف مما سيؤدي إلى زيادة ربحية المصرف. (باسل جبر، 2006، الصفحات 92 – 102)

المبحث الثاني: أهم مؤشرات قياس الربحية في البنوك

➢ إن الهدف النهائي لأي بنك هو تحقيق الأرباح والتي تعتبر محصلة للعديد من القرارات. وبدون تحقيق الأرباح يصعب جذب أموال المودعين. ومن بين أهم النسب المستخدمة في حساب الربحية ما يتم ذكره في المطالب الآتية:

المطلب الأول: معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA)

➢ معدل العائد على إجمالي الموجودات (The rate of return on assets (ROA: يعتبر معدل العائد مقياس من مقاييس الربحية، ويقاس معدل العائد على الأصول (ROA) وفق الصيغة التالية:

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل للسنة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

(European central bank, 2010, p. 08)

➢ ويستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه، وتعرف القوة الإيرادية أو العائد على الموجودات بأنها: " قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي "، ويتم احتساب القوة الايرادية للمنشاة بقسمة صافي ربح العمليات على إجمالي الأصول، وذلك كما يلي:

$$\text{القوة الايرادية} = \text{معدل دوران الأصول} \times \text{هامش ربح العمليات}$$

$$\text{القوة الايرادية} = \frac{\text{صافي الفوائد}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي الفوائد}}$$

أي:

$$\text{القوة الايرادية} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

(باسل جبر، 2006، الصفحات 74-75)

- كما تجدر الإشارة ان ارتفاع معدل العائد على الموجودات (ROA) يدل على جملة المؤشرات التالية:
  - ✓ استخدام المزيد من الموجودات في قروض واستثمارات عالية الدخل.
  - ✓ إعادة بناء محفظة الاستثمارات بموجودات أكثر ربحية.
  - ✓ زيادة معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات.
  - ✓ زيادة العمولات ورسوم الخدمة على موجودات أخرى. (د حاكم و د حمد، 2019، صفحة 86)

المطلب الثاني: معدل هامش الربح الصافي ROR

- تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح والمبيعات إذا انخفضت النسبة فيعني ذلك أن الشركة غير قادرة على تحقيق الأرباح وبالتالي تنخفض العوائد لحملة الأسهم أما إذا حدث العكس فان ذلك مؤشر إيجابي ويساعد الشركة على مواجهة التحديات المتعلقة بنقص السيولة أو انخفاض المبيعات في المستقبل وإذا ما أتيحت بيانات تحليلية إضافية للمحلل يمكنه من حساب نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى صافي المبيعات

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

(مخلد و محمد، 2016، صفحة 310)

المطلب الثالث: معدل العائد على حق الملكية (ROE)

- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) The rate of return on equity: اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة ، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول ، كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل

مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل (قريشي، صفحة 90)

- كما يوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من وحقوق الملكية في صافي الأرباح التي حققتها البنوك التجارية، حيث تعمل هذه الأخيرة على زيادة هذا المعدل دائما بما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها المساهمين، تتمثل حقوق الملكية في رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات المختلفة سواء القانونية أو الاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة، ويقاس من خلال:

$$\textbf{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة السنوية االصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

- يقيس معدل العائد على حقوق الملكية ربح كل دينار مستثمر من طرف المساهمين، وفي حالة عدم اعتماد البنك على الديون في هيكل رأس مال البنك، فان العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الموجودات، لأن حقوق الملكية تساوي إجمالي الموجودات مطروحا منها مختلف الالتزامات المترتبة على البنك سواءا كانت طويلة أم قصيرة الأجل (د تهتان و زين الدين، 2014، صفحة 35)
- حيث يرتبط معدل العائد على الموجودات بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) من خلال مضاعف حق الملكية (EM)، حيث أن الأخير يساوي اجمالي الأصول مقسومة على اجمالي حقوق الملكية كما يلي:

أي أن:

$$\textbf{مضاعف حق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

- ويقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية. وهكذا فان مضاعف حقوق الملكية (EM) يقيس الرفع المالي كما يمثل مقياسا لكل من الربح والمخاطرة. ويؤثر الفع المالي (EM) على أرباح البنك لأنه ذو تأثير مضاعف على لعائد على الأصول (ROA) والتي تساهم في تحديد العائد على حق الملكية (ROE) الخاص بالبنك. (عبد العال، 1999، الصفحات 82-83)
- كما يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك وفق نموذج " Dupont "، إذ يوضح هذا النموذج شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) حيث أن الفرق بين الإثنين يظهر من إستخدام الرافعة المالية، وذلك من خلال ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يسمى بالرافعة المالية:

$$ROE = ROA \times EM$$

(لعراف و قريد، 2020، صفحة 493)

- وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك ايجابياً وهذه النسبة تهم المالكين (المساهمين) بالدرجة الأكبر لان صافي الربح سوف يوزع عليهم بالنتيجة.

المبحث الثالث: ماهية السيولة والرفع المالي

- سنتعرض في هذا المبحث إلى مفهوم السيولة وعلاقتها بالربحية ثم إلى مفهوم الرفع المالي ومؤشرات حسابه

المطلب الأول: مفهوم السيولة ونسبها

أولا: مفهوم السيولة (Liquidity Concept)

- هناك عدة تعاريف لمفهوم السيولة نذكر أهمها كالتالي:

- السيولة liquidity في معناها المطلق تعني النقدية cash money، اما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر ، وحيث إن الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الإداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة ،فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر ، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها . لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في حدود التزاماته (د نضال، 2013، صفحة 302)
- يرى الدكتور الشماع " بأنها تمثل قدرة أي موجود للتحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة قياسا بكلفة الشراء " (الشماع، 1992، صفحة 64)
- ✓ تشير السيولة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب (Mabwe & Robert, 2010, p. 39)
- ✓ أما السيولة بالمفهوم الاقتصادي الشامل فهي عرض النقد (M2) المكون من النقد وودائع تحت الطلب (M1)، وطبقا لهذا التعريف تخرج الودائع الأجنبة لغير المقيمين من مفهوم السيولة الشامل.
- ✓ أما سيولة الجهاز المصرفي فتعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الاقراض وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الاخرى بحيث يضطر ان يستثمر هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة مثل الاوراق المالية او على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي.

- ✓ ويرى " Howells & Bain " بأن: السيولة هي السرعة والملاءمة اللتان يمكن بهما تحويل الأصل إلى نقود لقيمة معينة.
  - ➢ وللسيولة ثلاثة أبعاد هي:

1- <u>الوقت:</u> وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الأصول مقابل المال

2- <u>المخاطرة:</u> هي احتمالية انخفاض قيمة ذلك الموجود أو ان المصدر(Issuer) قد يكون تخلف بطريقة ما عن شروطه

3- <u>التكلفة:</u> هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي يجب بذلها في هذا التبادل (Howells & Bain, 2000)

- ✓ وللسيولة مفهوم مجرد إذ يمكن تعريفها بأنها: القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومتطلبات الزبائن غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات، وفي هذا الإطار يمكن أن ينظر للسيولة من خلال المفهومين الآتيين:

1- <u>المفهوم الكمي Quantity Concept :</u>

يعرف السيولة بأنها: كمية الموجودات الممكن تحويلها الى نقد في الوقت المطلوب

2- <u>مفهوم التدفق Flow Concept :</u>

- ➢ يعرف السيولة بأنها: كمية الموجودات القابلة للتحول السريع الى نقد مضافا إليها تسديدات الزبائن لالتزاماتهم أو من خلال ما يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائع او أموال مشتراة (عبد الحسين ، 2005، الصفحات 20 - 21)
- ➢ ومن خلال هذه المفاهيم المختلفة للسيولة يمكننا أن نستنتج مفهوم شامل للسيولة البنكية:
- ➢ السيولة البنكية هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته والتي تمثل بصفة أساسية عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع

<u>ثانيا:</u> نسب السيولة (Liquidity Ratios)

- ➢ نسب السيولة هي النسب التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من اجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته (علي خلف و ناجي، 2015، الصفحات 65-66)، أي أن هذه النسب تقيس مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وتشمل على ثلاث نسب نذكر أهمها: (بن حبيب و خالدي، 2015، صفحة 190)

1- <u>نسبة السيولة العامة:</u> أو نسبة التداول (Current Ration)

- ➢ وتسمى أيضا بنسبة السيولة العادية وتعتبر من أقدم النسب وأكثرها انتشارا واستخداما وتستخدم كمؤشر أولي وأساسي لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من أصولها

المتداولة، حيث تعتبر هذه النسبة أفضل مؤشر لمعرفة مدى تغطية المطالب المتداولة بموجودات يتوقع أن يتم تحويلها إلى نقد في موعد يتزامن مع موعد سداد المطالب المتداولة.

- وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- تتمثل الأصول المتداولة في المخزونات والقيم المحققة والقيم الجاهزة، أما الخصوم المتداولة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل.
- تعكس هذه النسبة وضعية التدفق النقدي على المدى القريب حيث أن انخفاضها يدل على وجود مشكلة في التدفقات النقدية مما قد يؤدي إلى عسر مالي يتبعه في كثير من الحالات إفلاس المؤسسة في حين أن زيادة هذه النسبة تعني وضعا أكثر أمان بالنسبة للدائنين. (بورديمة، 2015، صفحة 42)

2- نسبة السيولة السريعة:

- تعتمد هذه النسبة على الاصول السريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- تعتبر هذه النسبة مشابهة لنسبة التداول، إلا انها لا تشتمل على مخزون البضاعة، كأصول يمكن تصفيتها بالسرعة المطلوبة، وبالتالي فإن هذه النسبة تستخدم معايير أكثر تشدداً في قياس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، هذا ويتطلع المحللين الماليين إلى سيولة سريعة مقدارها (1:1) كهدف مقبول لهذه النسبة، لأن المؤسسات مع نسب أقل من الواحد الصحيح ينبغي أن ينظر إليها بحذر شديد، أما إذا كانت نسبة السيولة السريعة أقل بكثير من نسبة التداول، فهذا يعني أن الأصول المتداولة تعتمد اعتمادا كبيراً على المخزون السلعي، مثل محلات التجزئة.
- ويتم استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول المتداولة، لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول لنقدية، بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ثم إتمام عملية

بيعها، أضف إلى ذلك أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول المتداولة الاخرى وفي حالة التصفية، وأيضا بسبب عدم التأكد من بيعه.

3- نسبة السيولة الجاهزة (نسبة النقدية) :

- تعتبر هذه النسبة مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها النقدية قصيرة الأجل في لحظة زمنية، وهي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المنشأة سيولة وهي النقدية وذلك في علاقاتها بالتزامات المنشأة قصيرة الأجل وتحسب كمايلي:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الخصوم المتداولة}}$$

أو بعلاقة أخرى:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم الغير جاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها من السوق. (منير، اسماعيل، و عبد الناصر ، 2005، صفحة 84)

المطلب الثاني: علاقة السيولة بالربحية

- تعد السيولة والربحية من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها أي بنك تجاري، لذلك الإخفاق في أحدهما سيؤدي إلى فقدان ثقة المودعين وضعف المركز املالي للبنك، وهذا ما يعرضه إلى مخاطر ال يمكن للبنك مواجهتها وبالتالي عدم قدرته على النمو والاستمرار بتحقيق المزايا التنافسية وإن التلازم بين السيولة، والربحية يأتي من ضرورة كل منهما الاستمراري البنوك، وغير أنه بالمقابل قد يتعارض الهدفان إذا لم تحسن إدارة العالقة بينهما. فالسيولة ضرورية لمجابهة المتطلبات المفاجئة للعملاء، وسحوباتهم، وبعكس ذلك قد يتعرض البنك لخطر الإفلاس والتصفية، والربحية ضرورية للنمو، واستمرار البقاء، وألن الخسارة ستؤدي إلى تأكل حقوق المالكين، وبالتالي احتمال تصفية البنك والتعارض هذا يتأتى من أن التركيز على أحدهما، ومنحه الأفضلية سيؤدي إلى

واحدة من النتائج التي لا ترغب فيها الإدارة. فالسيولة تتطلب الاحتفاظ بجزء مهم من أصوله على شكل نقد، وشبه النقد، والربحية تتطلب الابتعاد عن ذلك، وباعتبار أن عائد الاستثمار في الموجودات النقدية أو القريبة منها، وغالبا ما يكون أقل من دخل الاستثمار في الموجودات الأقل سيولة بسبب ما يحمله من مخاطر.

- يستطيع البنك أن يحتفظ بقدر كبير من السيولة يكفي لتغطية احتياجاته، لكنه بالمقابل سيفقد أرباحا كان سيحققها لو أنه قام بتوظيف هذه السيولة، إذا ما استثمر البنك كل أمواله قد يحقق أرباحا كبيرة، لكن هناك مخاطرة في حال حدوث خسارة أو حدوث سحوبات مفاجئة وسيؤدي ذلك إلى كارثة مالية قد تؤدي بالبنك إلى الفشل والإفلاس، ومن هنا يأتي التعارض أو العالقة العكسية بين السيولة والربحية، فالربحية يجب أن تكون مستقرة وتسعى للنمو وذلك لتحقيق عائد مستقر للمودعين والمساهمين والعمل على زيادته ألن ذلك يحسن صورة البنك ويرسخ ثقة المودعين به مما يزيد من موارد البنك وحصته في السوق. على البنك أن يختار القروض والاستثمارات التي تتناسب وقدرته على تحمل المخاطر، فالربح يتناسب طرديا مع المخاطرة، وقد تؤدي الاستثمارات الخطرة أحيانا إلى حدو ث خسائر كبيرة تؤثر على سمعة البنك وثقة العملاء به. (إبراهيم عبد الرحمن و عويد الفارسي، 2020، الصفحات 118 – 119)

المطلب الثالث: مفهوم الرفع المالي ومؤشرات حسابه

أولا: تعريف الرفع المالي Financial leverage

من الصعب تحديد مفهوم دقيق للرفع المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين، ومن التعريفات التي قدمت للرفع المالي نذكر ما يلي:

- **تعريف (برجام و واستون، 1993):** الرافعة المالية أو عامل الرفع المالي على أنها نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول أو إجمالي قيمة الشركة. (برجهام، 1993، صفحة 230)
- **تعريف (هندي منير إبراهيم، 2008):** الرافعة المالية هي درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت سواء كانت قروضا، سندات، أو أسهما ممتازة مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك، كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها
- يشير مصطلح أثر الرافعة المالية إلى أثر الاستدانة (D) على الأموال الخاص(CP) ، ويعتمد أثر الرافعة المالية على الهيكل المالي للمؤسسة. (هندي، 2008، صفحة 614)
- يعبر الرفع المالي عن درجة أو نسبة استخدام التمويل بالمديونية لتمويل جزء من الأصول. (حنفي، 2008، صفحة 89)

- كما تعرف أيضا بأنها: "مجموعة من المؤشرات المالية التي تستهدف تقييم مدى قدرة الشركة على تحقيق التوازن بين مصادر التمويل الممتلكة والمقترضة وبما يتماشى والظروف الاقتصادية السائدة" (د فيصل و د رائد ، صفحة 23)

➢ من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الرفع المالي يشير إلى استخدام أموال الغير في التمويل بهدف زيادة أرباح التشغيل

ثانيا: نسب الرفع المالي أو المديونية

➢ هناك أربع نسب يتم استخدامها في قياس مدى مساهمة الغير في الهيكل التمويلي للبنك، ومدى قدرة البنك على الوفاء بأعباء القروض وغيرها من الأعباء الثابتة النقدية، كما تتعلق هذه النسب بإدارة المديونية في البنك فهي تختص بتقييم الأداء اخلاص هيكل رأس المال في البنك، من خلال تحديد مدى اعتماد المؤسسة على اموال الآخرين في تمويل احتياجاتها، وبالتالي فهي تعكس التناسق بني مصادر التمويل الذاتية والمقترضة وأهم هذه النسب ما يلي:

1- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (نسبة الاقتراض):

➢ وتقيس هذه النسبة المئوية للأموال التي ساهم بها الغير (دائنون ومقرضون) في تمويل أصول البنك (بن حبيب و خالدي، 2015، صفحة 192)

➢ كما تعد هذه النسبة مقياسا لعملية تمويل استثمارات المشروع من خلال الاقتراض، أي تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير لتمويل أصولها، ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

➢ وكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على انخفاض عبء الديون التي يمكن أن يتحملها البنك ومن السداد، وهذا يفضلوه المساهمون على عكس الملاك الذين يفضلون زيادته لما تعني لهم من زيادة في عوائدهم، وعدم قدرة البنك على الوفاء بديونها يعرضها إلى مخاطر مالية مما يؤدي على ارتفاع تكاليف التمويل.

2- نسبة الديون على حقوق الملكية:

➢ تقيس هذه النسبة حجم الديون طويلة الأجل المستخدمة في التمويل مقارنة بحق الملكية، وتسمى هذه النسبة عادة بنسبة المديونية ويرى المحللين أن النسبة 100 % تمثل الحد الأقصى للرفع المالي، وإذا زادت عن هذا الحد فإن ذلك يعنى أن الشركة تعتمد أكثر على الديون في تم ويل أصولها الأمر الذي يعرضها لمخاطر مالية عالية، أي يجب ألا تزيد عن 100 %، وذلك وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{[\text{الديون (خصوم متداولة و طويلة الأجل)} \times 100]}{\text{حقوق الملكية (رأس المال و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة)}} = \dots \%$$

(فهمي، 2008، صفحة 55)

3- معدل تغطية الفوائد:

- هذا المعدل يوضح مدى قدرة المنشأة على خدمة ديونها وتحمل أعباء الفائدة، وكلما كان هذا المعدل كبيرا كلما دل على أن البنك قادرة على الإيفاء بالتزاماتها وهذا المعدل يؤكد عليه المقرضون والدائنون من اجل الاطمئنان قبل إعطاء أي قرض.

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد و الضريبة}}{\text{الفوائد المدفوعة}} = \dots \text{ مرة}$$

4- نسبة التغطية الشاملة:

- هذه النسبة الغاية منها لمعرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء بمديونيتها (فوائد وأقساط) من الربح التشغيلي، وهذه النسبة تشبه النسبة السابقة إلا أنها تحتسب بالإضافة إلى الفوائد قيمة أقساط الديون.

$$\text{نسبة التغطية الشاملة} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب} \times 100}{\text{الفوائد المدفوعة + أقساط القروض المدفوعة}} = \dots \%$$

(علي خلف ع.، 2008، الصفحات 21-22)

خـلاصــة الفـصـــل

- تناولنا في هذا الفصل الأدبيات النظرية، حيث تطرقنا إلى مفاهيم الربحية والسيولة والرفع المالي ومن خلال دراسة العلاقة بين السيولة والربحية توصلنا بأنهما هدفان متعارضان.
- لكنهما متلازمان بمعنى ان تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر فلتحقيق الربحية يجب على البنك الاستثمار في الأصول التي تكون سيولتها أقل وهذا يتعارض مع هدف السيولة.
- وكذلك فان الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد وعدم استثمارها يعني ذلك وجود أموال عاطلة "جامدة" وهذا ما يشير بأن البنك لم يستغل هذه الأصول مما يقلل من ربحته، وهو ما يتعارض مع هدف الربحية ومن هنا فإنه على الإدارة المالية في البنك خلق التوازن بين السيولة والربحية.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية أثر قروض التجزئة على ربحية البنوك

مـــقدمـــــة الفـــــصـــــل

- بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بالربحية والسيولة والرفع المالي وأهم مؤشرات قياسها، سنحاول في هذا الفص إسقاط الجانب النظري وذلك بإجراء دراسة قياسية للتوصل إلى نتائج الدراسة من خلال بنك الخليج بالكويت.
- وللإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل كل من الأدوات الإحصائية والقياسية وبرامج الدراسة المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة، كما سيتم عرض تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة لذلك تم تقسيم الفصل إل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: نشأة وتعريف بنك الخليج الكويت

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة

المبحث الأول: نشأة وتعريف بنك الخليج الكويت

قبل الشروع في دراسة أثر قروض التجزئة على ربحية البنك، سنوضح بعض جوانب الدراسة من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى نشأة وتعريف بنك الخليج بالكويت، بالإضافة إلى أهداف ومميزات هذا البنك، كما سيتم التطرق إلى أبرز المؤشرات الحديثة للبنك

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الخليج بالكويت

أولا: النشأة

- تأسس بنك الخليج في 23 نوفمبر 1960، في المرسوم الأميري رقم (44) الذي اعترف ببنك الخليج كشركة مساهمة. وقد أسس البنك مجموعة من اثني عشر تاجراً، ونمى ليصبح واحدًا من أكبر المؤسسات المالية في الكويت اليوم. بمجرد تأسيس بنك الخليج، بدأ عملياته التجارية في شقة مستأجرة في شارع فهد السالم في مدينة الكويت تضم 50 موظفاً ورأس مال 24 مليون روبية، أي ما يعادل 1.8 مليون دينار كويتي (6 ملايين دولار أمريكي). وتم إدراج البنك لاحقًا في سوق الكويت للأوراق المالية في عام 1984 .

ثانيا: التعريف

- بعد أن حصل البنك على الإذن ببناء مقره عام 1961، تم تعيين المصمم المعماري جان روبرت ديلب، الحاصل على جائزة روما الثانية في عام 1957، لتصميم مبنى بنك الخليج، ذو الأدوار التسعة والسردابين. وقد اعتمد تصميمه على العناصر الخرسانية المصبوغة مسبقاً لتكوين واجهة المبنى وتقليل تعرض المكاتب لأشعة الشمس، وعلى المساحات المفتوحة تحت المبنى، مع الأعمدة مميزة الشكل، ويستغل التصميم مساحة البناء المستطيلة، مع تخصيص مساحة في الوسط ذات سقف عالي يمتد لثلاثة أدوار، يتم استخدامها كصالة رئيسية لاستقبال العملاء.
- واليوم، يعتبر مبنى بنك الخليج بتصميمه الفريد أحد معالم مدينة الكويت وأحد البنوك الرائدة فيها، بإجمالي موجودات تفوق 6 مليار دينار كويتي كما في نهاية ديسمبر 2020، حيث يقدم سلسلة واسعة من الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات، بالإضافة الى خدمات الخزينة والخدمات المالية الأخرى، من خلال شبكة كبيرة تضم 59 فرعاً وأكثر من 300 جهاز

صرف آلي. ويُصنف بنك الخليج حاليا في المرتبة' A' من قبل أربع وكالات عالمية ورائدة في التصنيف الائتماني.

- ويلتزم بنك الخليج بدعم الاستدامة على المستوى الاجتماعي، المستوى الاقتصادي، والمستوى البيئي، في مبادرات يتم اختيارها وتحديدها استراتيجيا بما يعود بالنفع على البنك بشكل خاص، وعلى البلاد بشكل عام. (لمحة عامة، 2021)

الشكل 03 -01: التصنيف الائتماني في المرتبة " A " من جميع وكالات التصنيف الرئيسية الأربع

المصدر: (الكويت، 2019، صفحة 11)

المطلب الثاني: أهداف ومميزات بنك الخليج

أولا: أهداف بنك الخليج

- ✓ الهدف الأساسي للبنك هو المساهمة في تحقيق التوسع والنمو إلى جميع الدول وهذا يفتح فروع جديدة وتقديم خدمات جديدة لكسب المزيد من العملاء.
- ✓ ومن أهدافه الحديثة التي تخدم الاقتصاد الوطني هي تقديم خدمات خاصة كقروض التحيز وخاصة القرض العقاري.
- ✓ ضمان لتحقيق مستوى أعلى في كل أعماله المصرفية.

- ✓ يسعى في استغلال كل الوسائل المبتكرة المستعملة في المجال المصرفي لتقديم أعلى مستوى في الخدمات والجودة العالية.

ثانيا: مميزات بنك الخليج الكويت

يتميز المصرف بما يلي:

1. النوعية وسرعة تنفيذ العمليات.
2. شبكة واسعة مناسبة في جميع أنحاء العالم.
3. تقديم المشورة.
4. كفاءات ومهارات بمستوى عالي.

المطلب الثالث: أبرز المؤشرات الحديثة للبنك

الشكل 03-02: انخفاض صافي الربح بنسبة 55% إلى 799 28 مليون د.ك

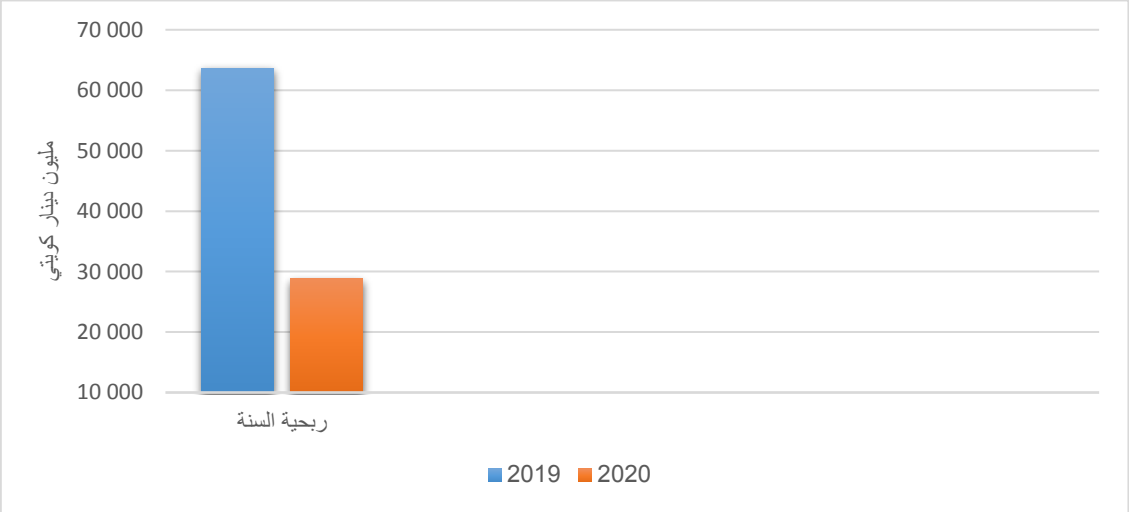

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاق مخرجات Excel بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك (2019-2020).

- ➢ في عام 2020 تأثر الاقتصاد العالمي والقطاعات المالية بتداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19). وعلى غرار القطاعات الأخرى، تأثر بنك الخليج الكويتي بحيث أعلن هذا الأخير عن انخفاض صافي الربح بنسبة 55% إلى 799 28 مليون د.ك مقارنة بسنة 2019.

الشكل 03 –03: ارتفاع صافي الربح بنسبة 12% إلى 63.6 مليون د.ك

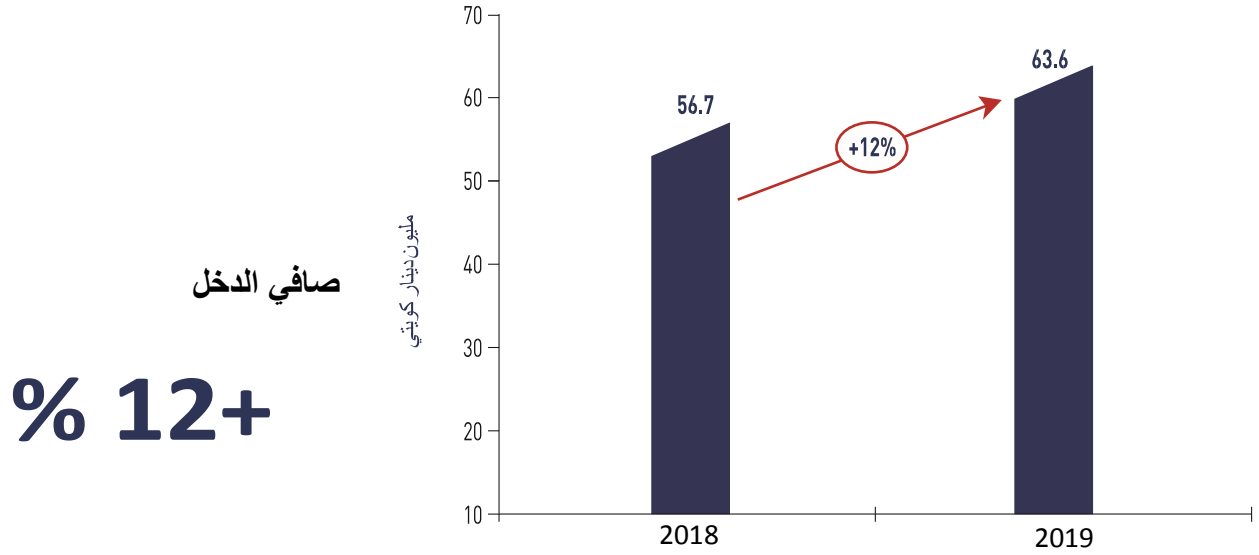

المصدر: (الكويت، 2019، صفحة 10)

- في عام 2019 أعلن بين الخليج عن نمو صافي الربح بنسبة 12% إلى 63.6 مليون د.ك، محققا بذلك نموا مضاعفا للسنة السادسة على التوالي.

الجدول 03–01: المبالغ المجمعة من التقارير السنوية للبنك من 2003 إلى 2020

السنوات	ربحية البنك (نتيجة السنة المالية)	قروض التجزئة	القروض الأخرى
2003	48 457	336 944	924 461
2004	74 646	446 820	946 832
2005	85 370	589 184.286	537 369.714
2006	105 880	758 348.3	728 725.7
2007	130 437	392 073	2 876 723
2008	-359 516	744 883	2 673 489
2009	-28 094	759 779.66	3 092 503.329
2010	19 059	779 081	2 402 296
2011	30 620	846 493	2 487 594

2 367 577	954 917	30 887	2012
2 340 036	1 021 198	32 160	2013
2 357 001	1 226 102	35 460	2014
2 274 238	1 359 353	39 002	2015
2 023 202	1 422 795	42 943	2016
2 270 321	1 538 445	48 023	2017
2 281 017	1 669 036	56 741	2018
2 445 093	1 779 515	63 643	2019
2 254 351	1 855 043	28 799	2020

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك من سنة 2003 إلى 2020

الشكل 03- 04: التغير في صافي ربح البنك من سنة 2003 إلى سنة 2020

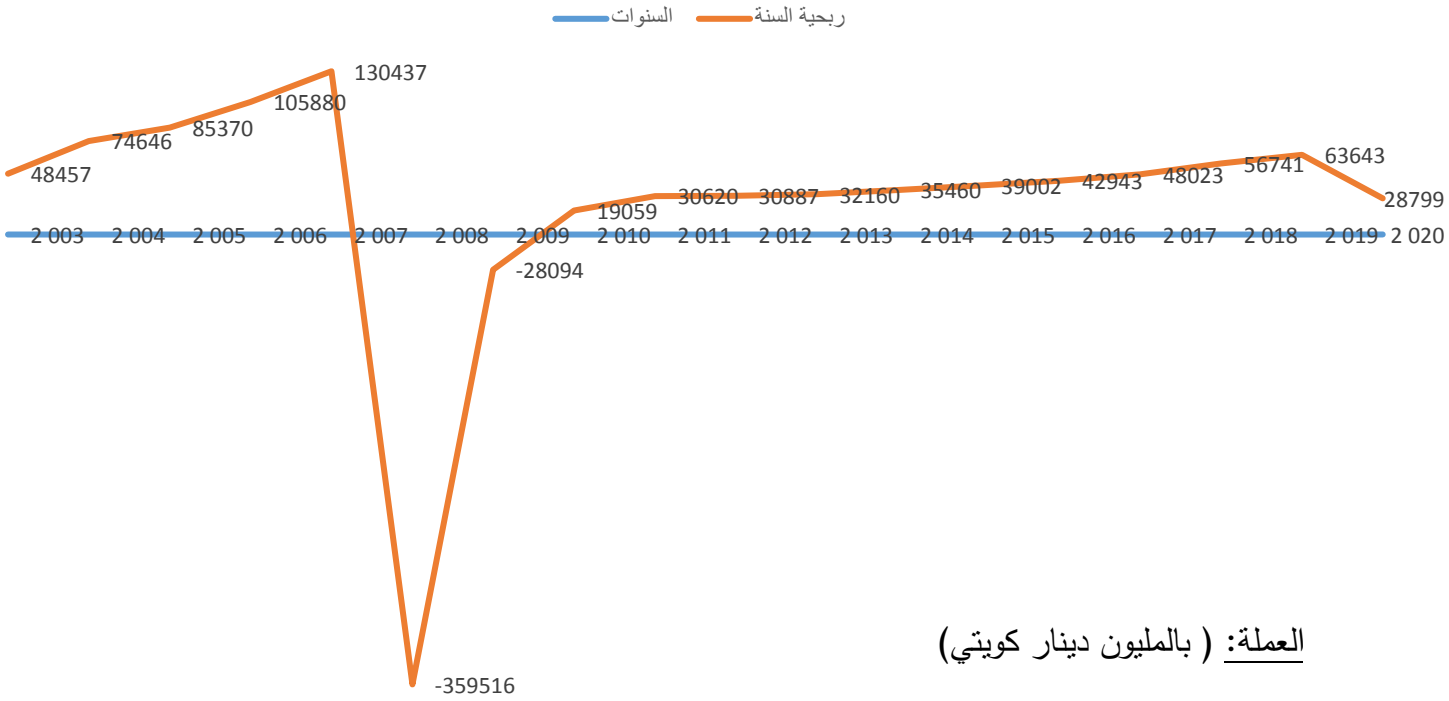

العملة: (بالمليون دينار كويتي)

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاق مخرجات Excel بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال الفترة الممتدة (من 2003 إلى 2020).

تفسير الشكل البياني 03 -04:

- سجل بنك الخليج ربحا قياسيا في سنة 2004 الذي بلغ 74.6 مليون د.ك، جاء مرتفعا ب مقدار 26.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 54% عن مستواه مقارنة بسنة 2003.
- كما حقق البنك سنة 2005 ربحا قدر بنسبة 14% ليبلغ 85.4 مليون د.ك، وهو كذلك بالنسبة لسنة 2006 ليبلغ صافي الربح 105.88 مليون د.ك ويمثل هذا زيادة بمبلغ 20.51 مليون د.ك أي بنسبة 24% مقارنة بمستواه سنة 2005.
- سنة 2007 بلغ الربح الصافي للبنك مستواه القياسي وذلك بمبلغ 130.4 مليون د.ك ويمثل زيادة بمبلغ 24.6 مليون دينار كويتي وهو بنسبة 23% مقارنة بمستواه سنة 2006.
- بينما شهد بنك الخليج أحداثا غير عادية في عام 2008، حيث تعرض لصافي خسارة بلغت 359.5 مليون د.ك. كما هو أحال أيضا سنة 2009 بغت خسارة البنك بـ 28.1 مليون دينار كويتي.
- غير أنه في سنة 2010 حقق البنك صافي ربح بمبلغ قدره 19.0 مليون دينار كويتي. وهو الحال أيضا سنة 2011 بحيث قدر صافي الربح للبنك بـ 30.6 مليون د.ك وهذا ما يعكس النمو الملحوظ بنسبة 60%.
- وبلغ صافي ربح البنك 32.2% مليون د.ك في سنة 2013، بارتفاع نسبته 4.1% مقابل 30.9 مليون د.ك سنة 2012.
- شهد صافي الربح سنة 2015 نموا بواقع 10% ليبلغ 39 مليون د.ك مقارنة بالسنة السابقة، كما هو الحال أيضا سنة 2016 بلغت نسبة النمو في صافي الربح بـ 10% ليصبح 43 مليون د.ك.
- وخلال نهاية سنة 2017 حقق بنك الخليج صافي ربح بلغ 48 مليون د.ك. أي بارتفاع 5.1 مليون د.ك أو بنسبة 12% عن عام 2016.
- ارتفع صافي الربح من 48 مليون د.ك. في 2017 إلى 57 مليون د.ك في2018 ، بزيادة 18% وهي اللسنة الخامسة على التوالي التي يحقق فيها البنك نمواً مضاعفاً في صافي الربح.
- ارتفع صافي الربح من 56.7 مليون د.ك. في 2018 إلى 63.6 مليون د.ك. في 2019، بزيادة نسبتها 12.2%.
- أعلن بنك الخليج سنة 2020عن انخفاض صافي الربح بنسبة 55 % إلى 799 28 مليون د.ك متأثرا كغيره من القطاعات المالية بتداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19).

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة

- قبل الشروع في دراسة أثر قروض التجزئة على ربحية البنوك، سنوضح بعض جوانب الدراسة من خلال هذا البحث سوف يتم التطرق إلى مجتمع وكيفية اختيار عينة هذه الدراسة، بالإضافة إلى المنهجية والنموذج المستخدم في الدراسة كل هذا سيتم التطرق له من خلال المطلبين التاليين

المطلب الأول: نموذج الدراسة

- نظرا لتعذر الوصول إلى المعلومات الخاصة ببنك الخليج بالجزائر وكذا على مستوى ولاية سعيدة تم اختيار بنك الخليج الكائن مقره بالكويت، وقد تم بناء قاعدة المعطيات وفق ميزانيات وايضاحات حول المعلومات البيانية، وذلك وفق الشروط التالية:

  - أن يكون البنك نشط في جميع سنوات الدراسة.
  - ألا يكون البنك مفلس (أي في طريق التصفية).
  - أن تكون هناك معلومات حديثة.

1. حدود الدراسة:

- تتمثل حدود الدراسة الزمنية في الفترة الممتدة بين 2003 – 2020 والتي تعتبر فترة كافية لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة " قروض التجزئة (القروض الممنوحة للعائلات Ménages) والقروض الأخرى " المعتمدة بالدراسة على المتغير التابع " ربحية البنك "، أما الحدود المكانية فتتمثل في بنك الخليج بالكويت.

2. نموذج الدراسة:

وبغية الوصول إلى أهداف الدراسة المرجوة سنستخدم النموذج الدراسة التالي:

$$Y= a +\sigma 1X1+ \sigma 2X2+\varepsilon_t$$

حيث أن:

المتغير التابع: ويتمثل المتغير التابع المتعلق بهذه الدراسة في:

Y: ربحية البنك.

الشكل 03-05: المؤشر Y الذي يمثل ربحية البنك

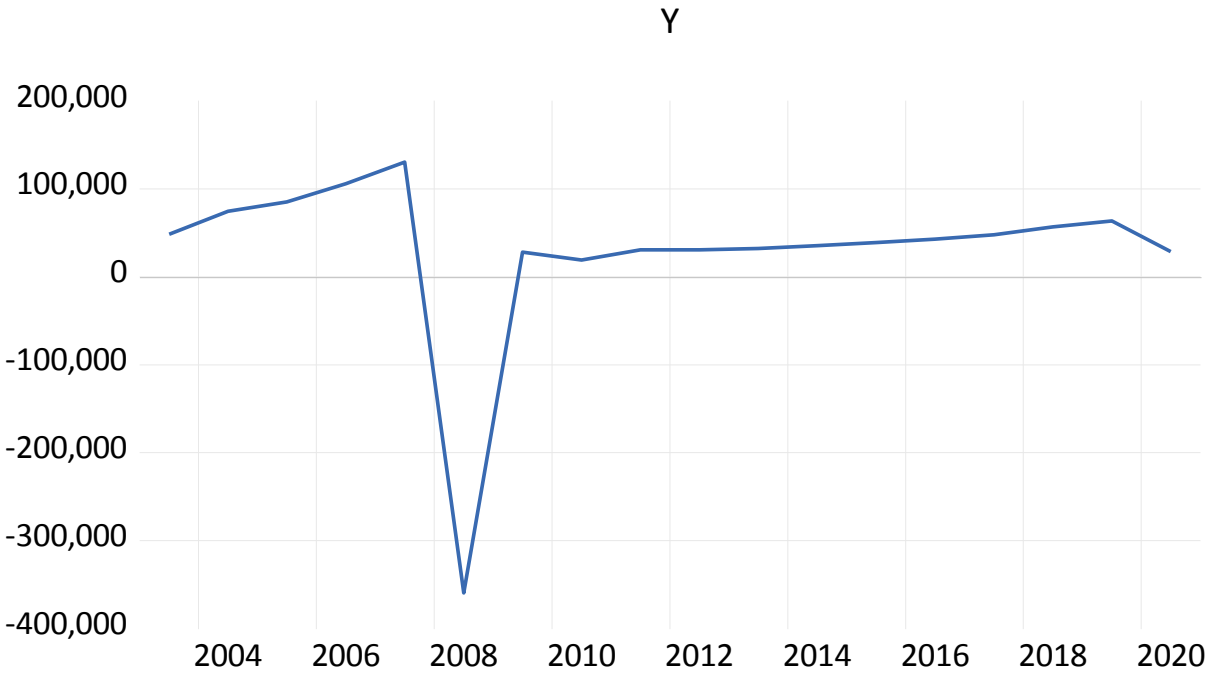

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من مخرجات Eviews 10.

- كما هو ملاحظ من خلال الشكل رقم 05 أن البنك شهد تغير إيجابي في إرتفاع ربحيته من سنة 2003 إلى 2006، وقد حقق البنك سنة 2007 مستوى قياسي لإجمالي صافي الربح السنوي الذي بلغ 130.4 مليون د.ك، بزيادة كبيرة بلغ معدلها 23% مقارنة بنتائج السنة السابقة.
- إلا أن البنك شهد خلال سنة 2008 و2009 أحداثا غير عادية، حيث تعرض لصافي خسارة بلغت 359.5 مليون د.ك و 28.1 مليون د.ك ع التوالي. ويعود السبب فيها حسب التقارير السنوية للبنك إلى الخسائر الاستثنائية في معاملات المشتقات المالية، والخسائر في محفظة الاستثمار، وزيادة المخصصات لمحفظة القروض.
- تمكن البنك خلال سنة 2011 من العودة إلى الربحية، حيث حقق صافي ربح بمقدار 30.6 مليون د.ك مقارنة بمبلغ 19.1 مليون د.ك لسنة 2010، مما يعكس نموا بنسبة 60%.
- حيث بقي البنك محافظا على النمو في صافي الربح حتى سنة 2019 ليبلغ 63.6 مليون د.ك أي ارتفاع بنسبة % 12 مقارنة بصافي الربح لسنة 2018.
- أما في عام 2020 تأثر الاقتصاد العالمي والقطاعات المالية بتداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19). وعلى غرار القطاعات الأخرى، تأثر بنك الخليج الكويتي بحيث أعلن هذا الأخير عن انخفاض صافي الربح بنسبة 55 % إلى 799 28 مليون د.ك مقارنة بسنة 2019.

المتغيرات المستقلة: تتمثل المتغيرات المستقلة المتعلقة بهذه الدراسة في متغيرين:

X1 : قروض التجزئة (القروض الممنوحة للعائلات Ménages).

الشكل 03-06: المؤشر X1 قروض التجزئة

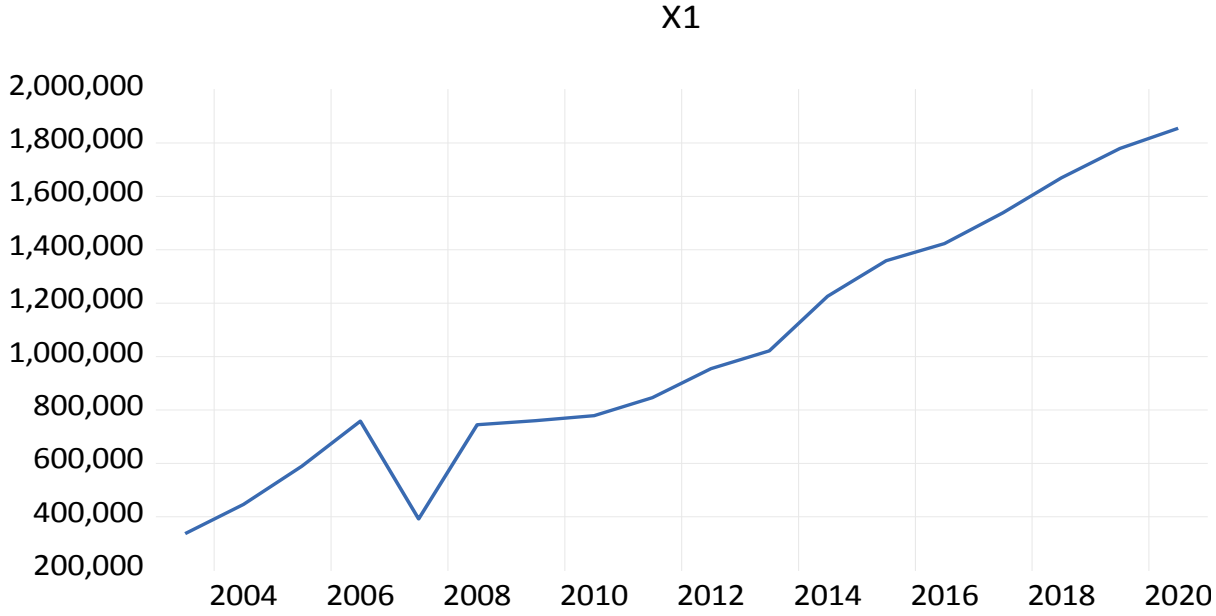

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من مخرجات Eviews 10.

X2 : القروض الأخرى.

الشكل 03-07: المؤشر X2 القروض الأخرى

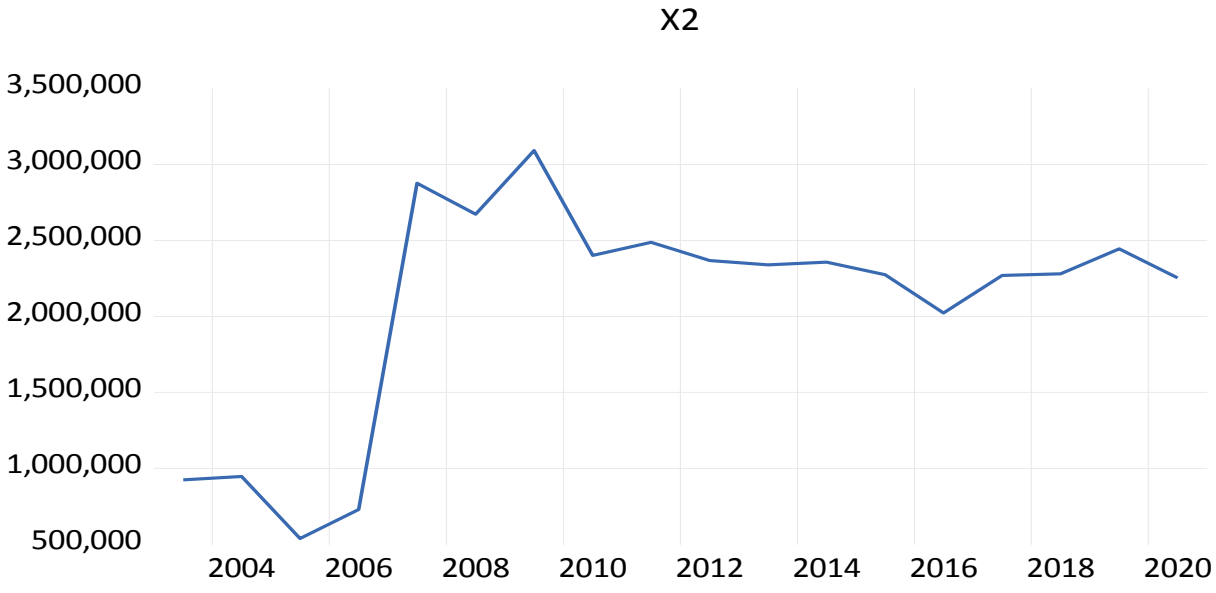

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من مخرجات Eviews 10.

المطلب الثاني: تقدير نموذج (ARDL) ومناقشة النتائج

- سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية ARDL الذي طورها كل من Shinand and Sun (1998) وكل من Pesaran and Al (2001) ويتميز هذا الاختبار باعتباره النموذج الأنسب للكشف عن وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لما له من خصائص سيتم ذكرها كالآتي:
- لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، أي يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I0 أو متكاملة من الدرجة الأولى I1
- يمكن تطبيق هذا النموذج في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك
- لهذا يعتبر نموذج ARDL من أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والبالغة عددها 16 مشاهدة تمت في الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2019.

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

- تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (02) أن جميع المتغيرات مستقرة من الدرجة (1)I، باستثناء المتغير (Y) ربحية البنك فهو مستقر من المستوى(0) I ، مما يعني إمكانية تطبيق اختبار التكامل المشترك.

الجدول 03-02: نتائج اختبار جذر الوحدة لفليبس بيرون.

اختبار فليبس بيرون*PP						
المتغيرات	المستوى			الفروق الأولى		
	حد ثابت واتجاه زمني	حد ثابت	بدون حد ثابت	حد ثابت واتجاه زمني	حد ثابت	بدون حد ثابت
Y	-4.09	-4.24	-4.03			
X1	-2.68	0.70	5.48	-14.46	-7.75	-4.12
X2	-1.89	-1.96	-0.05	-4.26	-4.11	-4.14
القيم الحرجة						
1%	-4.66	-3.92	-2.71	-4.61	-3.88	-2.7
5%	-3.73	-3.06	-1.96	-3.71	-3.05	-1.96

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من مخرجات Eviews 10.

2. اختبار التكامل المشترك ل Pesaran, et al. (2001) باستخدام منهج اختبار الحدود:

- هناك مرحلتين لإجراء اختبار Pesaran, et al للتكامل هما:
  - تحديد فترات الابطاء المثلى.
  - استخدام اختبار F لاختيار التكامل بين متغيرات الدراسة.

تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج (ARDL):

- لاختيار فترات الابطاء المثلى والملائمة للنموذج، سنلجأ إلى تقدير نموذج (ARDL) لعدة تباطؤات زمنية إلى غاية الحصول على النموذج الأمثل الذي يعطينا نتائج معنوية إحصائيا وفق معيار Akaike (AIC).
- كما هو موضح في الشكل رقم (08) فإن نموذج ARDL (1,2,2) هو الأمثل من بين النماذج 08 الأخرى، لأنه يعطينا أصغر قيمة ل (AIC)، كما أنه يعطينا نموذج بدون وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وبدون مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ.

الشكل 03 –08: تحديد فترات الابطاء المثلى (p,q) لنموذج (ARDL).

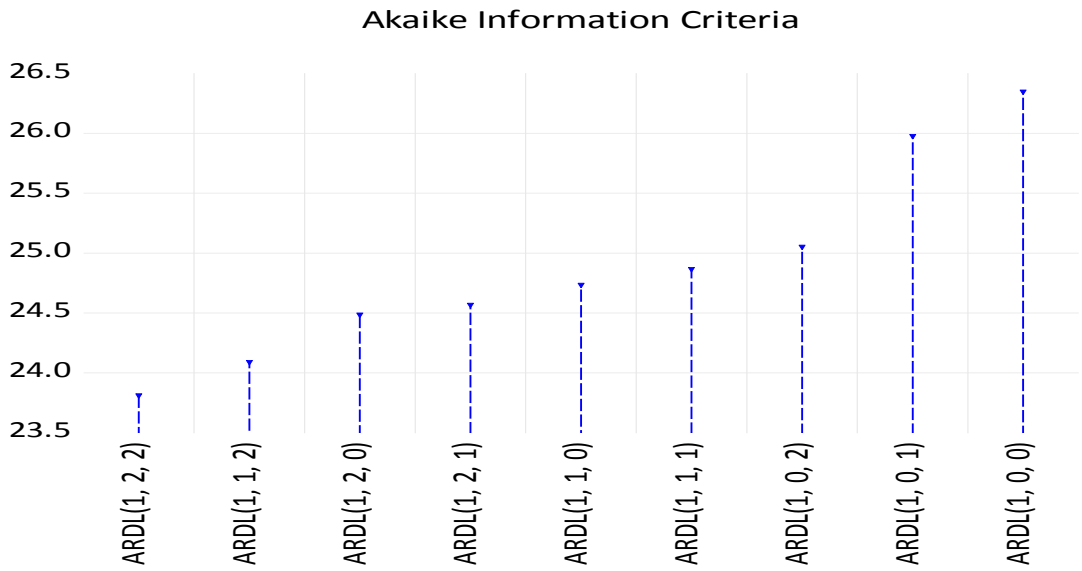

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات Eviews 10.

- **اختبار الحدود للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:**

- بعد تحديد عدد فترات الابطاء المثلى(p.q.) لنموذج (ARDL) سنقوم باختبار لحدود للتكامل المشترك(2001) .Pesaran, et al، القائم على اختبار احصائية F (اختبار Wald)، للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في نموذج (ARDL).

- يتضح من الجدول رقم 03 أن القيمة الإحصائية F – stat المحسوبة والتي تساوي 13.40 أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الجدولية الحرجة المقترحة من Pesaran, et al. (2001) عند كل مستويات المعنوية (10% ,5% ,1%)، كما أن قيمة إحصائية (t) هي الأخرى أكبر من القيم الجدولية، هذه النتائج تؤكد رفض فرضية العدم الدالة على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين ربحية البنك والمتغيرات المستقلة محل الدراسة.

الجدول 03-03: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك ل Pesaran, et al. (2001)

قيمةF المحسوبة	مستوى المعنوية	القيم الحرجة	
		قيمة الحد الأدنى(0)I	قيمة الحد الأعلى(1)I
13.40	10%	2.63	3.35
	5%	3.1	3.87
	1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من مخرجات Eviews 10.

3. تقدير معاملات الأجل الطويل:

- بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغير ربحية البنك ومختلف المتغيرات الأخرى الممثلة في قروض التجزئة وباقي القروض الأخرى، قمنا بتقدير العلاقة الطويلة الأجل.
- يتضح من الجدول رقم 04 أن جميع المعلمات المقدرة للمتغيرات التفسيرية لا تختلف جوهريا عن الصفر عند مستوى 10%. وتؤكد هذه النتيجة أن زيادة ربحية البنك في المدى الطويل يخضع لمحددات اخرى، وأن قروض التجزئة لم يكن لها تأثير في المدى الطويل على قدرة البنك في زيادة الربحية.

الجدول 03-04: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الخطأ المعياري	إحصائية t	الاحتمال
X1	0.032	0.0443	0.742	0.482
X2	-0.039	0.029	-1.348	0.219
C	79255.63	64963	1.22	0.262

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من مخرجات Eviews 10.

4. تقدير علاقة النموذج الديناميكي القصير الأجل:

- تشير نتائج تقدير العلاقة القصيرة الأجل في الجدول رقم 05 أن معامل تصحيح الخطأ والظاهر في الجدول ب(-1) CointEg سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5%. أي وجود علاقة ديناميكية قصيرة الأجل ما بين قروض التجزئة وربحية البنك.

- كما أظهرت النتائج أن جميع المعلمات المقدرة للمتغيرات التفسيرية تختلف جوهريا عن الصفر عند مستوى 5 %. وهذا يدل على أن القروض التجزئة في الفترة t−1 تأثير إيجابي و معنوي في تحسين ربحية البنك في المدى القصير لأن البنك استرجع قيمة قروض التجزئة مع الفائدة؛ أما في الفترة t فقروض التجزئة لها تأثير سلبي على ربحية البنك على المدى القصير لان قروض التجزئة تعتبر تكلفة بالنسبة للبنك ، بينما القروض الأخرى وجدنا إشارتها سالبة في الاجل القصير في كل من الفترة t و t−1 وهذا ما يعني أن القروض الأخرى لها تأثير سلبي على ربحية البنك ،أما قيمة معامل حد تصحيح الخطأ والمتمثلة في 0.76− فهي تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل حيث بلغت هذه السرعة 0.76 في الفترة الواحدة، ويمكن القول أن هذه القيمة تشير الى ان معامل التعديل (التكيف) يعتبر عاليا نسبيا.

الجدول 03−05: نتائج تقدير علاقات الأجل القصير (2003−2019) باستخدام نموذج ARDL (1, 2, 2)

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الخطأ المعياري	إحصائية t	الاحتمال
$\Delta X1_t$	−0.25	0.05	−4.4	0.0032
$\Delta X1_{t-1}$	0.35	0.066	5.29	0.0011
$\Delta X2_t$	−0.04	0.01	2.8	0.02
$\Delta X2_{t-1}$	−0.06	0.01	−4.42	0.003
CointEg (−1)	−0.76	0.08	−8.75	0.0001
R^2	0.98	DW	2.52	

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات Eviews 10.

5. الاختبارات التشخيصية للنموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة في الأجل الطويل:

- للتأكد من جودة النموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية المختلفة لتحليل السلاسل الزمنية، سنلجأ إلى بعض الاختبارات المعتمدة في ذلك.
- ومن خلال الجدول رقم 06 تؤكد نتائج الاختبارات الشخصية للنموذج ما يلي:

- يشير اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي بان احتمالية فيشر تساوي 0.57 هي أكبر من مستوى المعنوية 5% ، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

- أما بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فان احتمالية اختبار(Jarque-Bera) تساوي 0.27 وبقيمة احتمالية p = 0.86 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، فالأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا، مما يؤكد قبول فرضية العدم.
- كما يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 5.65 هي أكبر من مستوى المعنوية 5 %، مما يشير الى ثبات تباين البواقي ويجعلنا نقبل فرضية العدم.

الجدول 03-06: نتائج الاختبارات التشخيصية

الاختبار	إحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-Statistic	0.57	0.59
	Chi-Square	2.8	0.24
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	0.27	0.86
عدم ثبات التباين Breusch-Pagan-Godfrey	F-Statistic	5.65	0.73
	Chi-Square	5.67	0.57

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من مخرجات Eviews 10.

6. اختبار استقرار النموذج Stability test:

- بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، وكمرحلة أخيرة سنلجأ لاختبار استقرارية النموذج لذا سوف يتم استخدام اختبارين هامين هما المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUM of Squares.
- من خلال الشكلين 09 و10، نلاحظ انه لا يوجد تغير هيكلي فالنموذج مستقر في مجمله بحيث أن الرسم البياني لإحصائيات (CUSUM & CUSUMSQ) تقعان داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية إحصائية 5%، وعليه فإن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال الفترة الزمنية محل للدراسة، مما يدل على وجود انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر.

الشكل 03 – 09: اختبار الاستقرار الهيكلي CUSUM

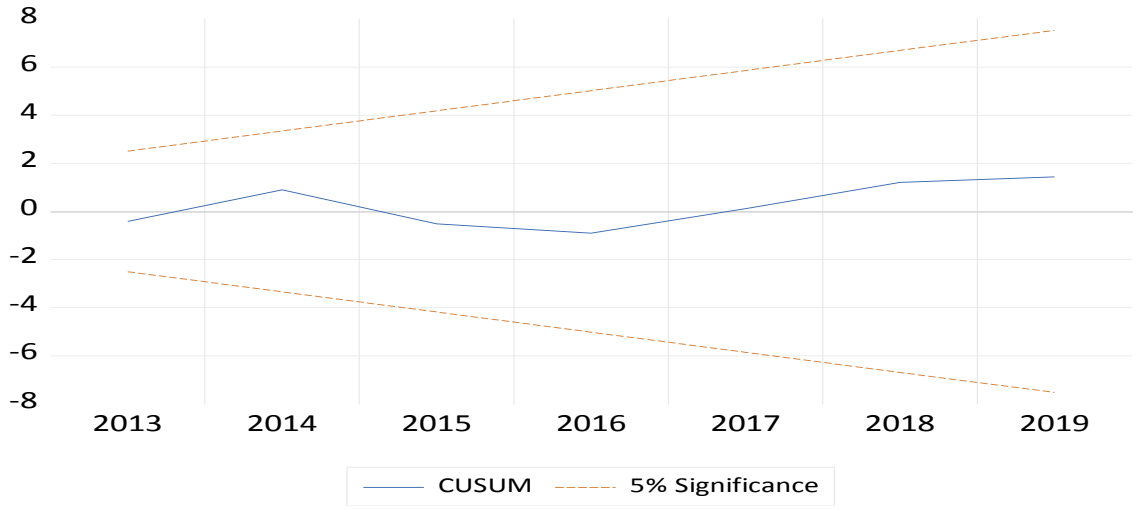

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من مخرجات Eviews 10.

الشكل 03 – 10: اختبار الاستقرار الهيكلي CUSUMSQ

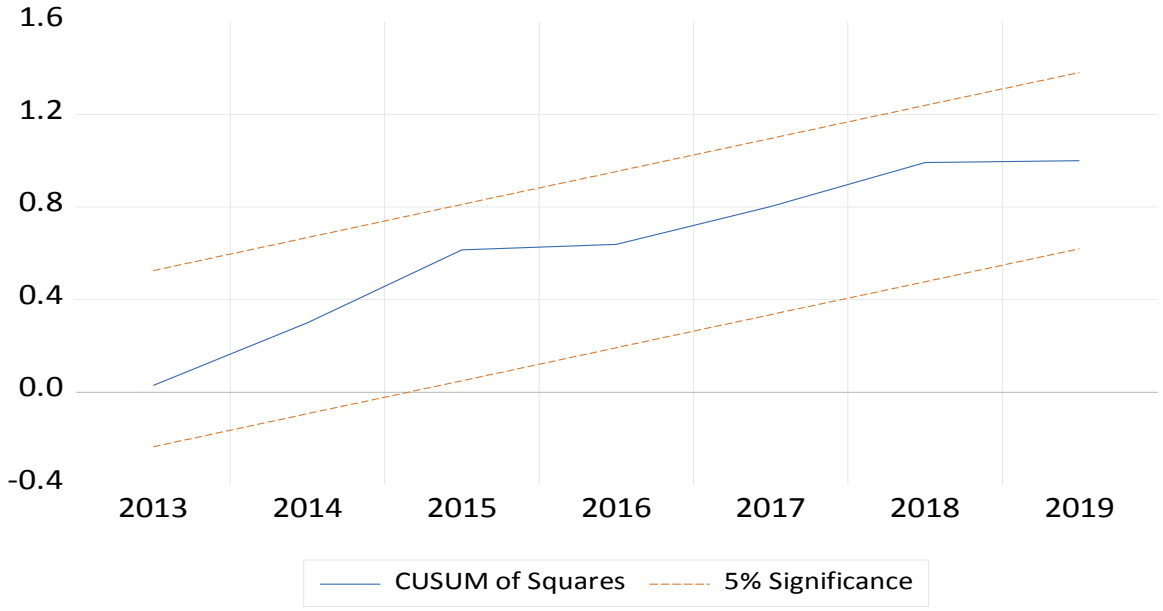

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من مخرجات Eviews 10.

خلاصة الفصل:

- تناولنا في هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر قروض التجزئة على ربحية البنوك لبنك الخليج الكويت خلال الفترة الممتدة من 2003 –2019 وذلك باتباع أساليب الاقتصاد القياسي.
- كمدخل نظري قمنا بعرض نشأة وتعريف البنك محل الدراسة، مع استخدام نموذج قياسي ملائم لدراسة موضوعنا وهو نموذج ARDL من اجل قياس وتحليل أثر قروض التجزئة وكذا القروض الأخرى على ربحية بنك الكويت في الأجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة.
- وقد أسفرت نتائج الدراسة القياسية إلى ما يلي:

- عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أي أن المتغيرات تأخذ شكلها الطبيعي بغض النظر عن درجة تكامل متغيراتها، وهذا عكس ما كان متوقع في فرضيات الدراسة، بحيث تؤكد هذه النتيجة أن زيادة ربحية البنك في المدى الطويل يخضع لمحددات أخرى.
- قروض التجزئة لم يكن لها تأثير في المدى الطويل على قدرة البنك في زيادة ربحيته، على عكس النموذج الديناميكي القصير أظهرت النتائج أن جميع المعلمات المقدرة للمتغيرات التفسيرية تختلف اختلافا جوهريا عن الصفر عند مستوى 5 %. وهذا يدل على أن القروض التجزئة في الفترة t-1 لها تأثير إيجابي و معنوي في تحسين ربحية البنك في المدى القصير لأن البنك استرجع قيمة قروض التجزئة مع الفائدة؛ أما قروض التجزئة في الفترة t لها تأثير سلبي على ربحية البنك على المدى القصير وهذا منطقيا صحيح لأن قروض التجزئة تعتبر تكلفة بالنسبة للبنك.

خاتمة

- من خلال هذه الدراسة الموسومة بعنوان قياس أثر قروض التجزئة على ربحية البنوك التجارية وجدنا أن القطاع البنكي في الوقت الراهن يعد من بين القطاعات التي لها دوره أساسي في توفير متطلبات الاقتصاد التمويلية، فالقروض المصرفية تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على اراداته لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل، نظرا لطبيعة عمله وأهدافه منذ البداية، الأمر الذي ألزم مختلف البنوك ونخص بالذكر التجارية منها إعطاء مسألة أثر قروض العائلات على ربحيته الاهتمام الكافي الذي تستحقه أو في بعض الأحيان تفوقه لتبقى مسيطرة ومحافظة على مكانتها أي استمراريتها.
- ولتوضيح إشكالية بحثنا حاولنا الإلمام بمختلف جوانبه، وذلك من خلال تقسييم دراستنا إلى ثلاثة فصول، منها فصلان أوليان نظريان، والفصل الثالث خصص للجانب التطبيقي العملي.
- حاولنا من خلال هذا الفصل الأول بالأدبيات النظرية للموضوع بحيث تطرقنا إلى أهم المفاهيم الأساسية حول البنوك التجارية وأهم القرض التي يمنحها حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم البنوك التجارية ونشأته وكذا إلى أهدافه وأهم الوظائف التي يقوم بها، وفي المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للقروض المصرفية باعتبارها المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على اراداته لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل، أما فيما يخص المبحث الثالث فقد تناولنا فيه إلى أهم الآليات والسياسات التي يضعها البنك عند منحه القروض مما ينبغي على الزبون إتباعها عند طلبه للقرض، واستخلصنا مجموعة من النتائج التالية:
  - النشاطات البنكية لم تعد محصورة في الوظائف التقليدية بل تعددت وتطورت وظائفها وأصبحت تبحث عن الوسائل التي تمكنها من البقاء والاستمرارية.
  - وضع البنك آليات وسياسات حديثة عند منحه للقروض مما ينبغي على الزبون إتباعها عند طلبه للقرض.
  - كما تم التطرق إلى منهجين يطبقهما المحلل المالي عند قيامه بإجراءات الموافقة على منح الائتمان ألا وهما: منهج 5 Ps و5 Cs.
- في حين الفصل الثاني توصلنا والذي جاء بعنوان ربحية البنك والنسب المستخدمة في قياسها، أردنا من خلاله الإلمام بحيثيات العنوان والإحاطة جيدا بمختلف جوانبه باعتباره لب موضوعنا هذا، إذ أننا تطرقنا فيه إلى تقديم مفهوم ربحية البنوك وللعوامل المؤثرة على الربحية ومصادر هذه الأخيرة، ولأهم مؤشرات قياسها، حيث توصلنا للنتائج التالية:
  - بما أن هدف البنوك التجارية هي الربحية بالدرجة الأولى فإن ذلك يحتم عليها البحث عن مصادر ذو أرباح عالية بأقل مخاطرة، ولا يتم ذلك إلا باستخدام تقنيات وأساليب مختلفة.
  - لا يستطيع البنك أن يحتفظ بقدر كبير من السيولة يكفي لتغطية احتياجاته، لكنه بالمقابل سيفقد أرباحا كان سيحققها لو أنه قام بتوظيف هذه السيولة.

- هناك علاقة بين السيولة والربحية وهما هدفان متعارضان، لكنهما متلازمان بمعنى ان تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر.
- تولي الإدارة المالية في البنك على خلق التوازن بين السيولة والربحية وذلك من أجل عدم وقوعها في مشاكل مالية تؤدي إلى الفشل أو الإفلاس.

- أما الفصل الثالث خصصناه للجانب التطبيقي، ولظروف وأسباب خارج عن نطاق إرادتنا تم ذكرها في صعوبات الدراسة لم نستطع أن نقوم بدراسة ميدانية على أرض الواقع ، إلا أننا لم نرد أن يكون بحثنا هذا مجردا من الجزء التطبيقي (عدم الاكتفاء بالجانب النظري)، لذا كخطوة أخرى حاولنا الولوج إلى المواقع الرسمة الموجودة بالجزائر لكن كما وضحنا سابقا كانت هناك صعوبات في التقارير السنوية لعدم توفر بعض البنوك لمبالغ قروض التجزئة أو عدم توفر التقارير السنوية الحديثة للبعض الآخر، الأمر الذي دفعني إلى اختيار بنك من البنوك الكويتية التي لها مكانة جيدة في الخليج العربي وكذا على المستوى العالمية ألا وهو بنك الخليج بالكويت وذلك خلال الفترة 2003-2019.
- حيث قمنا بتطبيق إحدى المناهج القياسية الحديثة خلال فترة الدراسة حيث يتمتع هذا النموذج بقدرته مع التعامل مع السلاسل الزمنية غير المتكاملة من نفس الدرجة، ويتمثل هذا الأخير في نموذج مقاربة اختبار الانحدار الذاتي للفجوات ازمنة الموزعة المتباطئة ARDL.
- وقد أسفرت نتائج الدراسة القياسية إلى جملة من النتائج:

أ- **<u>نتائج الدراسة:</u>** تمثلت أهم نتائج الدراسة في:

- **<u>الفرضية الأولى:</u>** عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أي أن المتغيرات تستقر (تأخذ شكلها الطبيعي) بغض النظر عن درجة تكامل متغيراتها، حيث تؤكد نتائج الدراسة أن زيادة ربحية البنك في المدى الطويل يخضع لمحددات اخرى، وأن قروض التجزئة لم يكن لها تأثير في المدى الطويل على قدرة البنك في زيادة الربحية.
- **<u>الفرضية الثانية:</u>** وجود علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج، كما أظهرت نتائج الدراسة أن قروض التجزئة في الفترة t-1 لها تأثير إيجابي ومعنوي في تحسين ربحية البنك في المدى القصير لأن البنك استرجع قيمة قروض التجزئة مع الفائدة؛ أما قروض التجزئة في الفترة t لها تأثير سلبي على ربحية البنك على المدى القصير وهذا منطقيا صحيح لأن قروض التجزئة تعتبر تكلفة بالنسبة للبنك.
- **<u>الفرضية الثالثة:</u>** من خلال نتائج الدراسة والرسم البياني لإحصائيات (CUSUM & CUSUMSQ) فإن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال الفترة الزمنية محل للدراسة، مما يدل على وجود انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج

المقدر، ومنه يمكننا القول بأنه توجد علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين قروض التجزئة وربحية البنك.

ب- آفاق الدراسة:

- إن البحث والخوض في موضوع البحث في أثر قروض التجزئة على ربحية البنوك التجارية جدير بالاهتمام، إذ تبقى الكثير من الموضوعات والنقاط التي لم يستوفها بحثنا هذا، وهي جوانب ينبغي الاعتناء بها في مجال التحوط وإدارة مخاطر قروض التجزئة على ربحية البنوك التجارية، ويمكن أن تكون بمثابة إشكاليات لبحوث عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:
  - دور الإدارة المالية للبنك في إيجاد وتطوير آليات من شأنها أن تقلل من تأثير قروض الأشخاص عل ربحية البنوك التجارية.
  - المقارنة بين أثر القروض الشخصية وقروض الشركات على ربحية البنوك التجارية.

ت- الاقتراحات:

- من بين الاقتراحات أن البنك يجب أن يضع أنظمة بالغة في إدارة سياسته عند منح القروض خاصة الشخصية وذلك من أجل التقليل من مخاطر تعرض ربحيته إلى الانخفاض المستمر.
- تحصيل ديون العملاء القديمة.
- توفير التقنيات الجديدة من أجل اتخاذ قرار منح القرض بصفة سليمة.
- ضرورة متابعة البنك لزبائنه لضمان وفاء هذا الأخير بالتزاماته بشكل جيد وسليم.

قائمة المراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

1-الكتب:

1) إبراهيم عبد الباقي د إسماعيل. (2016). إدارة البنوك التجارية (الإصدار 01). عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

2) أمين عبد الله خالد . (1998). العمليات المصرفية. عمان: دار وائل للطباعة و النشر.

3) أمين عبد الله خالد. (2002). العمليات المصرفية (الإصدار الطبعة الثانية). الإسكندرية: دار وائل للنشر.

4) بطرس جلدة سامر . (2008). النقود و البنوك (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار البداية.

5) حسن صوان د محمود. (2008). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي "دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية " (الإصدار 02). عمان، الأردن: دار وائل للنشر واتوزيع.

6) الحليبي رياض، و العصار رشاد. (2000). النقود والبنوك. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

7) شاكر القزويني. (2008). محاضررات في اقتصاد البنوك (الإصدار الطبعة الرابعة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

8) طارق حماد عبد العال. (1999). تقييم أداء البنوك التجارية : تحليل العائد و المخاطرة. الإسكندرية: الدار الجامعية.

9) طارق طه. (2006). إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.عبد الحليم كراج، ياسر السكران، و علي ربابعة. (2009). الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم،تطبيقات (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار صفاء لللنشر واللتوزيع.

10) عبد الفتاح المغربي د عبد الحميد. (2011). إدارة المنشآت المتخصصة (البنوك – منشآت التأمين – البورصات) (الإصدار 01). المنصورة، جمهورية مصر العربية: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

11) لطرش الطاهر. (2010). تقنيات بنكية.الطبعة 07. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

12) محمد أنور سلطان د سعيد. (1992). إدارة البنوك. جامعة الاسكندرية: الدار الجامعية.

13) محمد عقل مفلح. (2009). مقدمة في الإدارة المالية (الطبعة الأولى). عمان: مكتب المجتمع العربي لنشر والتوزيع.

14) محمد مصطفى نعمات. (2018). إدارة البنوك (الإصدار 01). (محمد مصطفى نعمات، المحرر) عمان: دار الإبتكار للنشر والتوزيع.

15) محمد نوري الشمري ناظم. (1995). النقود و المصارف. العراق: دار الكتاب والطباعة.

16) مصطفى الشيخ فهمي. (2008). التحليل المالي (الطبعة الأولى). رام الله، فلسطين.

17) منير الهندي إبراهيم. (2010). إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات (الإصدار الطبعة الثالثة). الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

18) النعيمي عدنان تايه، و ياسين الخرشة كاسب. (2007). أساسيات في الإدارة المالية (الطبعة الأولى). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

2-<u>الأطروحات والمذكرات:</u>

1) وجدة حاجي. (2016). أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة الممتدة من 2009-2014 (أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، الطور الثاني). ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

2) جاسم محمد الأسدي عبد الحسين . (2005). إدارة السيولة المصرفية وأثرها في اعائد والمخاطرة "دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير. كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، العراق: جامعة كربلاء .

3) حسن أبو زعيتر باسل جبر. (2006). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين 1997 - 2004 (رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير). غزة، الجامعة الإسلامية - كلية التجارة -.

3-المجلات:

1) نزيهة مرسلي. (جوان, 2019). إدارة مخاطر السيوللة ودورها ف تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجائرية للفترة 2006-2015. 14(02)، الصفحات 340-360.

2) صبري د مقيمح. (بلا تاريخ). محددات الربحية في البنوك التجارية " دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية المحلة الريفية BADR الجزائري ". (صبري د مقيمح، المحرر) 13(04)، الصفحات 380-410.

3) عبد اللطيف مصيطفى، و عبد القادر مراد. (2013). أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية. مجة أداء المؤسسات الجزائرية، 02(02)، الصفحات 27-44.

4) إبراهيم محمد علي د الجزراوي، و نادية شاكر النعيمي. (2010). تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية – تطبيقية) في مصرف الشرق الاوسط العراقي استثمار خلال الفترة 2005-2007.

5) حمزة جدوع مخلد، و عبد الواحد جياس محمد. (2016). تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق- دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية -. الصفحات 303-327.

6) زاهية لعراف، و مصطفى قريد. (2020). قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR). 06(01)، الصفحات 486 - 498.

7) محسن الربيعي د حاكم، و عبد الحسين راضي د حمد. (2019). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. دار اليازوري للنشر والتوزيع.

8) محمد جموعي قريشي. (بلا تاريخ). تقييم أداء المؤسسات المصرفية " دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000 ". 03(03)، الصفحات 89-95.

4-**المطبوعات :**

1) سعيدة بورديمة. (2015). مطبوعة دروس تسيير مالي . قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

5-القوانين:

1) القانون 90 - 10. (14 أبريل, 1990). المتعلق بالنقد و القرض. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(16)، 545 - 560. تاريخ الاسترداد 30 أبريل، 2021

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

1. الكتب باللغة الإنجليزية:

1) Howells, P., & Bain, K. (2000). Financial Markets And Institutions (Fifth Edition). Prentice Hall - FINANCIAL TIMES

2. المجلات باللغة الإنجليزية:

1) Mabwe, K., & Robert, W. (2010, Décembre). A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa, African Review of Economics and Finance. 02(01), pp. 30-53.

3. المواقع الالكترونية:

1) https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/beyondroehowtomeasurebankperformance201009en.pdf

2) https://www.e-gulfbank.com/ar/investors/financial-reports/annual-reports

3) European central bank. (2010, september). Consulté le juin dimanche, 17:42, 2021, sur how to measure bank performance

الملاحق

الملحق 01: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك ل Pesaran, et al. (2001)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	13.40534	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

الملحق 02: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.032946	0.044377	0.742405	0.4820
X2	-0.039302	0.029136	-1.348922	0.2194
C	79255.63	64963.23	1.220007	0.2620

الملحق 03: نتائج تقدير علاقات الأجل القصير (1999–2017) باستخدام نموذج ARDL (1, 2, 2)

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	-0.253433	0.057577	-4.401661	0.0032
D(X1(-1))	0.352024	0.066484	5.294831	0.0011
D(X2)	-0.043641	0.015581	-2.800984	0.0265
D(X2(-1))	-0.069450	0.015696	-4.424638	0.0031
CointEq(-1)*	-0.763854	0.087275	-8.752254	0.0001

R-squared	0.983117	Mean dependent var	-733.5333
Adjusted R-squared	0.976364	S.D. dependent var	167296.0
S.E. of regression	25720.32	Akaike info criterion	23.40915
Sum squared resid	6.62E+09	Schwarz criterion	23.64517
Log likelihood	-170.5686	Hannan-Quinn criter.	23.40664
Durbin-Watson stat	2.525235		

الملحق 04: نتائج الاختبارات الشخصية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.574137	Prob. F(2,5)	0.5964
Obs*R-squared	2.801455	Prob. Chi-Square(2)	0.2464

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.609123	Prob. F(7,7)	0.7356
Obs*R-squared	5.678153	Prob. Chi-Square(7)	0.5778
Scaled explained SS	0.839142	Prob. Chi-Square(7)	0.9970